كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

دواعي الحكم بفساد المعنى في رد الوجه الإعرابي
دراسة نحوية في الدر المصون للسمين الحلبي

إعداد

د/ عبد الحميد سيف النصر عبدالحميد

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد الثامن والثلاثون الجزء الثالث ٢٠١٩م)

ملخص بحث

" دواعي الحكم بفساد المعنى في رد الوجه الإعرابي

دراسة نحوية في الدر المصون للسمين الحلبي "

الباحث : عبد الحميد سيف النصر عبد الحميد

القسم : اللغويات – كلية اللغة العربية في أسيوط – جامعة الأزهر – مصر

الإيميل : abdulhamidsaifalnasr.47@azhar.edu.eg

الملخص :

هناك بعض الوجوه الإعرابية رفضها النحاة والمفسرون ومعربو القرآن الكريم عند تناولهم للآيات القرآنية ، وكان فساد المعنى هو الباعث إلى رد هذه الوجوه ، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث حيث تناول الأسباب والدواعي التي كانت سبباً في فساد المعنى ، وذلك من خلال تفسير الدر المصون للسمين الحلبي ، وهو في إطار تناوله لهذه الدواعي والأسباب عرض لدواعي الفساد التي تكمن في داخل المعنى ، حيث رصد نوعين منها ، الأول : اضطراب المعنى وعدم اتساق أجزائه والثاني : استحالة المعنى عقلاً ، ثم جاء الحديث عن دواعي الفساد التي تأتي من خارج المعنى ، وقد قام البحث برصد أربعة من هذه الدواعي الأول : مخالفة المعنى للسياق ، والثاني : مخالفة المعنى للواقع ، والثالث : قلب المعنى وانعكاسه ، والرابع : مخالفة المعنى للعقيدة ، ولقد اتبع البحث منهجاً يقوم على الجمع والوصف والتحليل والاستنباط ، حيث قام بجمع الآيات القرآنية التي ذكر السمين أن فيها وجوهاً إعرابية غير مقبولة ، وكان مبعث ردها فساد المعنى ، ثم قام بوصف هذه الأقوال ، وتحليل المعنى الفاسد الناتج عنها ، ثم جاءت مرحلة استنباط الداعي إلى الحكم بالفساد ، وقد تبين من خلال المعايشة مع هذا البحث مدى حرص العلماء على الربط بين صحة المعنى والتوجيه الإعرابي ، فهم لا يسلمون بكل وجه

مزعوم ، بل ينظرون فيه ، أهو يتواكب مع المعنى أم أنه يدل على معنى فاسد ، وكانوا يقتصرون أحياناً على ذكر أن المعنى فاسد ، ولا يقومون بتحليل هذا الفساد ، ولا يذكرون وجهه ، أو الداعي إلى فساده ، وذلك اعتماداً على وضوحه لدى القارئ ، وتبين أيضاً أن الفساد قد يأتي من داخل المعنى ، وقد يكون في نفسه سليماً ومسلماً به إلا أن الفساد طرأ عليه من داعٍ خارجي ، وفي أغلب المواضع التي ذكرها السمين الحلبي ، والتي تشتمل على وجوه مبنية على معنى فاسد كان حاكياً لها عن آخر ، أو موافقاً لغيره فيها .

الكلمات المفتاحية : دواعي ، فساد ، المعنى ، الوجه الإعرابي ، الدر المصون

Research Summary
"Reasons for judging of the corruption of meaning in the rejection of the inflectional form A syntactic study in Al-Dur Al-Masoon by Al-Sameen Al-Halabi"

Researcher: ***Abdul Hamid Saif Al-Nasr Abdul Hamid***
Department: Linguistics – Faculty of Arabic Language in Assiut - Al-Azhar University - Egypt
Email:
Abdulhamidsaifalnasr.47@azhar.edu.eg

The summary: There are some inflectional aspects which were rejected by the grammarians, exegetes, and parsers of the Holy Qur'an when they deal with the Qur'anic verses. The corruption of the meaning was the true motive for the rejection of these aspects. Hence, the idea of this research came where it dealt with the causes and reasons that caused the corruption of the meaning, through the interpretation of *Al-Dur Al-Masoon* by Al-Sameen Al-Halabi. Within the framework of handling these reasons and causes, he discussed the reasons for corruption that lie within the meaning; where he monitored two types of them, the first: the disturbance of the meaning as well as the inconsistency of its parts, and the second: the impossibility of the meaning in terms of rationality. Then, he moved to talk about the causes of corruption that come from outside the meaning. The research has observed four of these reasons, first: the contradiction of the meaning to the context, and the second: the contradiction of the meaning in reality, and the third: the reversal of the meaning and its reflection, and the fourth: the incongruity of the meaning to the creed. In this research, It has been followed the method based on collection,

description, analysis and deduction, where the researcher collected the Quranic verses in which *Al-Sameen* mentioned that there are unacceptable inflectional aspects. The true motive behind its rejection was corruption of the meaning, then he described these statements and analyzed the resulting corrupt meaning. Then, the stage of deducing the effective cause of judging with corruption. It has been found out through coexistence with this research the extent of the scientists 'keenness to link between the validity of the meaning and the syntactic guidance. As a matter of fact, they did take for granted every alleged aspect, but rather they scrutinize therein, does it coincide with the meaning or does it denote a corrupt meaning. They sometimes limit themselves to mentioning that the meaning is corrupt, and do not analyze this corruption, nor mention its aspect, or the cause for its corruption, depending on its clarity to the reader. It has been also found out that corruption may come from within the meaning, and it may be intact and recognized in itself except that corruption has occurred to it from an external cause. In most of the places mentioned by Al-sameen Al-Halabi, which includes aspects based on a corrupt meaning that he had for another, or in agreement with others.

Key words: *motives, corruption, meaning, syntactic aspect, Al-Dur Al-Mansoor.*

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الأطهار ،،،،، وبعد

فإن الفهم الصحيح لنص معين يتوقف على الإلمام بالدلالات النحوية لمفرداته والتعرف على مواقع ألفاظه الإعرابية ، كما أن الوصول إلى إعراب صحيح لنص معين يتوقف على إدراك تام للمقصود منه ، والفهمِ الدقيقِ لما يرمي إليه من معنى ، ومن هنا يمكن أن يقال : إن الإعراب لا ينفك عن المعنى ، وإن المعنى لا ينفصل عن الإعراب ؛ ولذلك كان للأبحاث التي تربط المعنى بالإعراب أهمية بالغة في مجال البحث اللغوي ؛ وقد أكسبتها هذه الأهمية قيمة عظيمة ، وأضفَتْ عليها ميزة خاصة ، وما يزيد الأمر أهمية ، ويرفع من قيمته أكثر أن يجيء هذا مرتبطاً بالقرآن الكريم .

ومن أهمية هذا الاتجاه أنه ينبه الناظر في إعراب القرآن الكريم ، ويعمل على تحذيره من الوجوه الإعرابية التي تتناقض مع المعنى أو تخالفه ؛ مما يؤدي إلى الوقوع في المحظور شرعاً .

وللمشاركة في هذا المجال الهام نشأت فكرة هذا البحث ؛ حيث جاء ليتناول الوجوه الإعرابية المردودة لفساد المعنى ، ودواعي الحكم بهذا الفساد .

وإذا كان هذا البحث في أساسه يقوم على الوجوه المردودة لفساد المعنى إلا أنه اتخذ من دواعي الفساد مرتكزاً ، فجاءت مباحثه مبنية على هذه الدواعي ؛ ولذلك كان عنوانه : (دواعي الحكم بفساد المعنى في رد الوجه الإعرابي دراسة نحوية في الدر المصون للسمين الحلبي) .

والسبب في اختيار الدر المصون ليكون إطاراً لهذا البحث هو أن السمين الحلبي يعد من العلماء الذين يمتلكون رؤية خاصة ، ويعول كثيراً على المعنى عند استعراض الوجوه الإعرابية ، فالمعنى عنده له دور كبير في قبول الوجه الإعرابي أو رده .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يجيء في مقدمة وتمهيد ومبحثين من ستة مطالب وخاتمة .

أما المقدمة : فتناولت أهمية الموضوع ، وخطة البحث ، والمنهج الذي يقوم عليه والدراسات السابقة .

وأما التمهيد : فتناول الصلة بين اللفظ والمعنى ، والعلاقة بين المعنى والإعراب .

وأما المبحث الأول : فتناول دواعي الفساد التي تكمن في داخل المعنى ، وقد جاء هذا المبحث في مطلبين :

المطلب الأول : اضطراب المعنى وعدم اتساق أجزائه

المطلب الثاني : استحالة المعنى عقلاً

وأما المبحث الثاني : فإنه تناول دواعي الفساد التي تأتي من خارج المعنى ، وقد جاء هذا المبحث في أربعة مطالب :

المطلب الأول : مخالفة المعنى للسياق

المطلب الثاني : مخالفة المعنى للواقع

المطلب الثالث : قلب المعنى وانعكاسه

المطلب الرابع : مخالفة المعنى للعقيدة

ثم جاءت الخاتمة : لتبين عن النتائج التي خرج بها البحث .

وقد اقتضت طبيعة البحث وتقسيماته أن يأتي على منهج يقوم على الجمع والوصف والتحليل والاستنباط ، حيث قام بجمع الآيات القرآنية التي ذكر السمين أن فيها وجوهاً إعرابية غير مقبولة ، وكان مبعث ردها فساد المعنى ، ثم قام بوصف هذه الأقوال ، وتحليل المعنى الفاسد الناتج عنها ، ثم جاءت مرحلة استنباط الداعي إلى الحكم بالفساد .

ولقد كانت هناك – في هذا المضمار – جهود سابقة مشكورة ، ومن هذه الجهود :

١ – بحث نشر في العدد الثلاثين من مجلة كلية الآدب بجامعة الموصل سنة ١٩٩٧م ، للدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم ، بعنوان : " فساد المعنى وأثره في توجيه الإعراب " ؛ حيث تناول البحث بعضاً من الآيات القرآنية ، التي ورد فيها وجوه إعرابية ، وكان أحد هذه الوجوه مردوداً لفساد المعنى ، وقد قسم هذا البحث إلى نقاط ، تناولت النقطة الأولى ما جاء مرفوعاً ، ويحتمل أكثر من رافع ، وتناولت النقطة الثانية ما يحتمل النصب والرفع ، وأحدهما يفسد المعنى ، وتناولت النقطة الثالثة ما جاء منصوباً ، ويحتمل أكثر من ناصب ، وتناولت النقطة الرابعة ما يحتمل النصب والجر ، وتناول في النقطة الخامسة ما يتعلق بالظرف والجار والمجرور .

٢ – رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا بجامعة أم القرى سنة ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م ، بعنوان : " أثر المعنى في تعدد وجوه الإعراب في كتاب التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء الحسين بن عبد الله العكبري " للباحث إبراهيم بن حسين بن علي بن صنبع ؛ حيث صرح الباحث بأنه رصد أقوال أبي البقاء في تعدد وجوه الإعراب في المرفوعات والمنصوبات والتوابع ، وقام بمناقشة هذه الوجوه مبيناً الوجه الإعرابي الأقرب إلى المعنى المراد .

٣ – رسالة مقدمة إلى جامعة اليرموك في العام الدراسي ١٩٩٩ – ٢٠٠٠ لنيل درجة الماجستير من الباحث عبد الرحمن أحمد سليم فحماوي ، بعنوان : " أثر المعنى في الخلافات النحوية وتوجيه الإعراب في سورة البقرة في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري " ، حيث قام الباحث بجمع مواضع الخلاف في كتاب البيان مبيناً أثر المعنى الذي يتطلبه السياق في ترجيح الآراء المختلفة .

٤ – رسالة مقدمة إلى جامعة أم القرى لنيل درجة الماجستير للعام الدراسي ١٤٣٢ – ١٤٣٣هـ من الباحثة رجاء أحمد عاطي الصاعدي ، بعنوان: " تعدد الأوجه الإعرابية وأثرها في المعنى من خلال إعراب القرآن للنحاس (البدلية وغيرها نموذجاً) " حيث قامت الباحثة بجمع المواضع التي تعددت فيها وجوه الإعراب من كتاب إعراب القرآن ، وكان البدل أحد الوجوه فيها ، ثم قامت بترجيح أحد هذه الوجوه معتمدة في الترجيح على المعنى المقصود من الآية .

٥ – بحث منشور في مجلة تبيان للدراسات القرآنية بالرياض سنة ٢٠٠٦م ١٤٣٧هـ للباحث هادي أحمد فرحان الشجيري بعنوان : " المعنى وأثره في التوجيه النحوي في آي من التنزيل " ، وقد جاء المبحث الثالث منه في أربعة مطالب ، تناول في المطلب الأول تعدد المعنى وأثره في تعدد الأوجه النحوية ، وفي المطلب الثاني تعدد الأوجه النحوية وأثرها في تغيير المعنى ، وفي المطلب الثالث تناول المعنى وأثره في الترجيح بين الأوجه الإعرابية ، وفي المبحث الرابع تناول المعنى وأثره في منع الأوجه النحوية المحتملة لظاهر اللفظ .

٦ – رسالة مقدمة إلى قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بأسيوط لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) عام ١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م من الباحثة أسماء سيد عبد الرحمن حسين بعنوان : " التعويل على المعنى في القاعدة النحوية عند الزمخشري

(ت ٥٣٨هـ) في كشافه " دراسة ومناقشة " ، وقد جاء الباب الأخير من الرسالة بعنوان : ما رده الزمخشري من أعاريب لأسباب تتعلق باللفظ والمعنى ، وقسمته الباحثة إلى ثلاثة فصول تناولت في الفصل الأول ما رده لفساد المعنى ، وفي الفصل الثاني ما رده لمخافة مقتضيات الصناعة ، وفي الفصل الثالث ما رده لاختلاف النسق القرآني .

ووجه الفرق بين هذه الأبحاث المشار إليها وبين ما يبحث فيه الآن أن الأبحاث المشار إليها بعضها يقوم على أثر المعنى في ترجيح أحد الوجوه الإعرابية ، وبعضها الآخر يقوم على أثر فساد المعنى في التوجيه الإعرابي ، ولم يتعرض واحد منها للدواعي التي أدت إلى الحكم بفساد المعنى ، أما ما يبحث فيه الآن فإن لدواعي الفساد جانباً كبيراً منه ، بل إنه المرتكز الأساس الذي يقوم عليه ؛ ولذلك يمكن أن يقال : إن هذا البحث يبدأ من حيث انتهت هذه الأبحاث ، وهذه هي نقطة الافتراق بينه وبينها .

وبعد فهذا عمل بشري ، يحتاج إلى من يؤكد صائبه ، وينبه على خطئه ، فأعمال البشر فيها الصواب ، وفيها الخطأ ، ويؤخذ منها ، ويرد ، وسبحان من له الكمال ، وحسبي أن النية كانت خالصة ، وأن العزم كان صادقاً في أن يأتي مضيفاً ، لا أن يأتي مكرراً .

والله ولي التوفيق ، وعليه التكلان

تمهيد

العلاقة بين اللفظ والمعنى :

أنعم الله – تعالى – على الإنسان فأكرمه باللسان ؛ ليكون أداة التعبير عن الأفكار ، ونقل الصور الذهنية بين الأفراد ، فيتحقق التواصل فيما بينهم ، وتكتمل الألفة فيهم .

وليقوم اللسان بوظيفته أمده الخالق – سبحانه – بإمكانات هذه الوظيفة فجاءت الألفاظ والكلمات نتاجاً لعمل هذا اللسان ؛ لتكون هذه الكلمات وما تأتلف منه من جمل وعاءً للفكر المميز للإنسان ، وصورة لما يعتمل في العقل من صور ذهنية ، وما يختلج في القلب من مشاعر وأحاسيس ، وناقلاً أميناً لما يدور في الصدر من تطلعات ؛ وهذا ما عبر عنه ابن جني حين عرف اللغة بأنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم[1] .

وإذا كان العقل قد سمي عقلاً لأنه في عمومه يعقل الإنسان من الخطأ فإن هذا يعني أن الفكر الناتج عنه – في عمومه – قد سلم من أسباب الخلل المفسدة له ؛ وأن هذا الفكر يمتلك سبل الإحكام التي تجعله فاعلاً ومعيناً للإنسان في القيام بمهمته على الأرض ، وهي تحقيق الخلافة التي من أجلها قد خلق ، وإذا كان الكلام صورة الفكر فإنه بالتالي يمتلك هذا الإحكام ؛ ليكون صورة صادقة لهذا الفكر ، ومن هنا يمكن أن يقال : إن هناك ارتباطاً وثيقاً بين اللفظ والمعنى ، وإن اللفظ لا يصلح إلا إذا كان معبراً عن معنى سليم ، وإن المعنى لا يكون مستقيماً إلا إذا جاء في صورة جمل صحيحة ، ولا يتحقق ذلك إلا إذا جاء اللفظ في الجملة معبراً عن الصورة الذهنية له ، فكل لفظ له صورة في الذهن ، فإذا طابق اللفظ المنطوق هذه

(١) الخصائص ١/٣٤

الصورة الذهنية كان هذا اللفظ مقبولاً ، وقد أشار النحاة إلى هذا المعنى عندما عرفوا الكلمة بأنها اللفظة الدالّة على معنى مفردٍ بالوضع[١]

ولا يكون اللفظ مع ما يقارنه دالاً على معنى مقبول إلا إذا جاء ترتيبه مع قرينه مطابقاً للصورة الذهنية في العقل ؛ وهذا ما نبه إليه سيبويه إمام النحاة فقد أشار إلى أن الكلمة التي وضعت لتكون فعلاً لا يمكن أن تحل محل الاسم ، فتصبح فاعلاً لفعل آخر ، فلا يقال : إنَّ يضرب يأتينا ، هذا ليس بكلام[٢] ، وما ذلك إلا لأن كلمة (يضرب) في هذه الجملة خالفت الصورة الذهنية الموجودة في العقل ، فهذه الكلمة صورتها في الذهن تدل على وقوع الضرب في زمن الحال أو المستقبل ، فإذا استعملت في جملة غير هذا الاستعمال كان المعنى معها غير مستقيم .

وقد أدرك اللغويون القدامى هذه الحقيقة فقد ذكر الإمام عبد القاهر أن الكلام لا تتحقق له صورة الكمال إلا إذا جاءت مفرداته مرتبة على طريقة معلومة وصورة من التأليف مخصوصة ، فيأتي اللفظ طبقاً للمعاني المرتبة في النفس المنتظمة فيها على قضية العقل[٣]

ومعنى هذا أن الاختلاف في ترتيب الألفاظ داخل الجملة يأتي استجابة لما يتطلبه المعنى وأن هذا الترتيب في الوقت نفسه يؤدي إلى اختلاف في المعنى ، وقد أشار سيبويه إلى هذا عند حديثه عن ترتيب المفعول مع الفاعل ، فقال :

(١) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص٢٣

(٢) ينظر : الكتاب ١٤/١

(٣) ينظر : أسرار البلاغة ص٥

" كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أَعنَى ، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم "[1].

وقد بسط السيرافي والإمام عبد القاهر كلام سيبويه هذا ، فذكرا أنه إذا كان المفعول ذا مزية ، وله تعلق بنفس السامع قدم على الفاعل ، أما إذا كانت المزية تختص بالفاعل جيء بالكلام على أصله من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، وجاءا بمثال لذلك ، بأنه إذا كان هناك مفسد في الأرض يتمنى الناس قتله والتخلص منه ، وكان لا يعنيهم قاتله ، فعند الإخبار بقتله يقدم المفعول على الفاعل ، فيقال : قتل الخارجيَّ زيد ، بتقديم (الخارجيَّ) على (زيدٌ) ؛ لأن النفس متشوفة ومنتظرة لما سيحدث لهذا الخارجي ، وإن كان (زيد) هو الذي يتعلق به السامع ويتشوف لما يحدث منه لشهرته عنده جيء بالكلام على أصله من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، فيقال : قتل زيدٌ الخارجيَّ[2] .

وإذا كان الكلام يجب أن يأتي مطابقاً لما في النفس من معانٍ فمن باب أولى أن يأتي الكلام معبراً عن معنى مفهوم ومقبول عقلاً ، فإذا دل الكلام على معنى يتضارب أوله مع آخره ، أو دل على معنى غير مسلم عقلاً كان هذا المعنى فاسداً ، وكان ما دل عليه من كلام مردوداً ، وخير مثال على هذا المثالُ الذي ذكره سيبويه آنفاً : إنَّ يضرب يأتينا ، إذ الإتيان من (يضرب) غير متصور عقلاً ؛ فالفساد هنا نبع من ذات المعنى ومن داخله .

ولا يقتصر الفساد على هذا ، بل يمكن أن يكون المعنى في نفسه سليماً ، ولكن توظيفه مع ما يجاوره من معانٍ غير ملتئم وغير مسلم ، ومن هذا : أكرم سعيد زيداً فأوسعه ضرباً ، فجملة (أوسعه) سليمة في ذاتها ومقبولة تركيباً ،

(١) الكتاب ٣٤/١

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه ٢٦٤/١ ، دلائل الإعجاز ص١٠٧

إلا أن الفساد دخلها لما زُعِمَ أنها جاءت كنتيجة عن الإكرام ، إلا إذا كان القصد من ذلك التجوز والتوسع في الكلام والتهكم من أفعال سعيد ، حيث كان ينتظر منه الكرم ، فوقع منه الضرب .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [سورة يونس ٦٥] ، فجملة (إن العزة لله جمعياً) تركيب سليم ، ويدل على معنى مقبول ، فإذا راعينا ما قبله ، وجعلناه متصلاً به ، وقيل : إن هذه الجملة مفعول للقول كان المعنى على هذا فاسداً ، ، فإذا قيل : إن هذه الجملة منقطعة عما قبلها ، وجاءت مستأنفة ، التأم معناها مع ما قبلها ، فالفساد هنا لم يأت من ذات الجملة ، بل جاءها من خارجها ، من فساد توظيفها مع ما قبلها .

يفهم من هذا أن تقدير العلاقة بين المعنى وما قبله وما بعده له نصيب في الحكم بصحته وفساده ، فالمعنى يكون صحيحاً على تقدير أو إعراب معين ، ويكون فاسداً على تقدير أو إعراب آخر ، ومن هنا يجب على المعرب أن يتوخى الحذر حينما يتصدى لإعراب نص ما ، ولابد أن يراعي استقامة المعنى مع هذا الإعراب في ذاته ، وأن يكون المعنى متناسقاً مع ما قبله وما بعده من معانٍ .

المبحث الأول

رد الوجه الإعرابي لفساد المعنى في ذاته

يكون المعنى في ذاته فاسداً عندما تضطرب أركانه ، ولا تلتئم أجزاؤه ، حيث يُفتقَدُ المسند أو المسند إليه ، كأن يقول شخص مبتدأ كلامه : زيد وجاء ، وحيث يأتي المسند لغير المسند إليه ؛ مما يجعل المعنى معبراً عن شيء لا يتصوره العقل ، نحو : صنعت البقرة سجادة ؛ فهذا وما قبله فاسدان ؛ لأن هذه التركيبات خرجت عن تكوين معنى مسلم به ، وخرج السامع منها ، وقد تملكته الحيرة ؛ إذ هي جاءت خارجة عن الصور الذهنية الموجودة في عقله .

وهذه التركيبات وإن اشتركت في أنها لم تفد السامع معنى يستريح له ، ويسلم به، إلا أنها تختلف فيما بينها ، فالمثال الأول جاء المعنى فيه غير مكتمل ؛ لافتقاده جزءاً مهماً من أجزائه ، وهو المسند أو المسند إليه ، أما المعنى الثاني فقد جاء مكتمل الأجزاء ، إلا أن صورته غير مقبولة عقلاً ؛ إذ ليس من المعهود أن تصنع البقرة سجادة ، إلا إذا كان المتكلم يرمي من ورائه إلى معنى مجازي .

ومن هنا يمكن تقسيم الداعي إلى فساد المعنى من داخله في الأوجه الإعرابية المردودة إلى قسمين :

الأول : ما كان الفساد راجعاً إلى عدم اتساقه واضطراب أجزائه

الثاني : ما كان المعنى فيه فاسداً لاستحالته عقلاً

المطلب الأول

عدم اتساق المعنى وتضاربه

- قال الله – تعالى – : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾ .

[البقرة ١٦٨]

أجاز العلماء في (طيباً) وجوهاً ، منها :

١- أن يكون صفة لـ(حلالاً)[١]

٢- أن يكون صفة لمصدر محذوف أي : أكلاً طيباً[٢]

٣- أن يكون حالاً من الضمير في (كلوا) ، والتقدير : كلوا مستطيبين ، نص عليه ابن عطية [٣]

وقد منع السمين – ومن قبله أبو حيان – هذا الوجه ، معللين ذلك بفساده لفظاً ومعنى .

أما اللفظ فلأن (الطيب) اسم فاعل ، فكان ينبغي أن تجمع لتطابق صاحبها فيقال : طيبين .

---

(١) ينظر : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ٢٣٧/١ ، التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٣٨/١ ، البحر المحيط في التفسير لأبي حيان ٢/ ١٠٠ ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢/ ٢٢٢

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١٣٨/١ ، البحر المحيط ٢/ ١٠٠ ، الدر المصون ٢٢٣/٢

(٣) ينظر : المحرر الوجيز ٢٣٧/١

وأما المعنى فإن (طيباً) مغاير لمعنى (مستطيبين) ؛ لأن الطيب من صفات المأكول ، والمستطيب من صفات الآكلين ، تقول: طاب لزيد الطعام ، ولا تقول : (طاب زيد الطعام) بمعنى استطابه [١].

وظاهر هنا أن فساد المعنى يرجع إلى عدم اتساق المعنى واضطرابه ؛ لأنه أسند الطيب لضمير يعود على الآكل ، والطيب من صفات المأكول ، فينبغي أن يسند لضمير المأكول ، وليس لضمير الآكل .

- قال تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾

[آل عمران ٦٤]

(تولى) فعل ماض على وزن (تفعل) أُسند إلى ضمير الغائب الذي يعود على أهل الكتاب فقيل " تولوا " ، تقدمت عليه (إن) الشرطية ، وجملة (فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون) هي جواب الشرط ، والمعنى على هذا : فإن تولى أهل الكتاب وأعرضوا عنكم أو أعرضوا عما تدعوهم إليه من الكلمة السواء فقل لهم أنت والمؤمنون: اشهدوا بأنا على الإسلام[٢] ، وهذا معنى مستقيم يتسق آخره بأوله .

هذا وقد حكى السمين عن العكبري أنه لا يجوز أن يكون (تولوا) مضارعاً حذفت منه التاء ؛ وهذا المنع راجع لفساد المعنى[٣]

وإنما لم يجز أن يكون (تولوا) فعلاً مضارعاً أصله (تتولوا) حذفت التاء في أوله ؛ لأن ذلك سيؤدي إلى افتقاد الاتساق بين أجزاء المعنى ؛ وذلك لأن (تولوا)

---

(١) ينظر : البحر المحيط ١٠٠/٢ ، الدر المصون ٢٢٣/٢

(٢) ينظر : تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٤٨٣/٦ ، تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم ٢٧٥/١ ، تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٥٦/٢ ، تفسير أبي السعود ٤٧/٢ .

(٣) ينظر : الدر المصون ٢٣٤/٣

سيكون من تكملة خطاب الرسول صلى الله عليه وسلم لأهل الكتاب ، وسيكون الخطاب في قوله : (فقولوا) للمؤمنين ، وعليه سيكون المعنى : فإن تتولوا يا أهل الكتاب وتعرضوا عما أخبركم به ، فقل لهم أنت والمؤمنون : اشهدوا بأنا مسلمون ، وهنا نفقد الاتساق بين الشرط والجواب ، وهذا ما أشار إليه العكبري حيث قال : " ولا يجوز أن يكون التقدير: يتولوا ؛ لفساد المعنى ؛ لأن قوله : (فقولوا) اشهدوا خطاب للمؤمنين ، و(يتولوا) للمشركين ، وعند ذلك لا يبقى في الكلام جواب الشرط"[1]

فإن قيل : إن الضمير في (فقولوا) لأهل الكتاب أيضاً ، كما كان في قوله : (تتولوا) ، وعليه يتحد الشرط والجواب في إسنادهما لضمير واحد ، رد عليه بأن المعنى سيكون : فإن تتولوا يا أهل الكتاب فقولوا يا أهل الكتاب : اشهدوا بأنا مسلمون ، وهذا بَيِّنُ الفساد ؛ إذ أهل الكتاب تولوا عن دعوته صلى الله عليه وسلم ، فكيف يشهدون بأنهم مسلمون ؟ ! ومن هنا يتبين عدم اتساق المعنى عند القول بأن (تولوا) فعل مضارع ، سواء أكان الضمير في (فقولوا) للمؤمنين أم كان لأهل الكتاب .

- قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ مَنْ يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾

[الأنعام ٣٩]

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢٦٩/1 ، وينظر : الدر المصون ٢٣٤/٣ ، اللباب في علوم القرآن لابن عادل الدمشقي ٢٩٩/٥ .

(من) اسم شرط ، و(يشأ) فعل الشرط ، و(يضلل) جوابه ، وكذلك الحال في قوله " ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم " ، (من) اسم شرط ، و(يشأ) فعل الشرط ، و(يجعله) جوابه .

هذا وقد منع السمين وتبعه ابن عادل الدمشقي والشهاب أن تعرب (من) مفعولاً للفعل (يشأ) معللين ذلك بفساد المعنى[١] ؛ إذ المعنى سيكون : من يشأه الله يضلله ، ومن يشأه يجعله على صراط مستقيم ، وفي هذا عدم اتساق وتناقض وتضارب بين الجملتين ، فالجملة الأولى تقرر إضلال كل من وقع تحت المشيئة ، والثانية تقرر هداية كل من وقع تحت المشيئة ، يقول أبو حيان : " ولا يجوز في (من) فيهما أن يكون مفعولاً بـ(يشأ) للتعاند الحاصل بين المشيئتين "[٢]

ومنع السمين أيضاً – وقد سبقه أبو حيان – أن تكون (من) وقعت مفعولاً بحلولها محل مضاف محذوف ، تقديره : (إضلال من) ، و(هداية من) معللين ذلك بفساد المعنى أيضاً ؛ وفساد المعنى راجع إلى أن في الجواب (يضلله) ضميراً ، يعود على اسم الشرط ، وكذلك الأمر في (يجعله) ، فيكون التقدير : إضلال من يشأ الله يضلله ، أي إن الله سيضل الإضلال بمشيئته[٣] ، وهذا معنى فاسد غير متسق .

وإذا كانت (من) غير صالحة لإعرابها مفعولاً لفعل الشرط فقد أجاز العلماء في إعرابها وجهين :

---

(١) ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٤/ ٦١٤ ، اللباب في علوم الكتاب ١٣١/٨ ، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٥٧/٤ .

(٢) البحر المحيط في التفسير لأبي حيان ٥٠٥/٤ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٥٠٥/٤ ، ٥٠٦ ، الدر المصون ٦١٤/٤ ، اللباب في علوم القرآن ١٣١/٨ .

الأول : أن تكون في محل رفع مبتدأ ، خبره ما بعده

الثاني : أن تكون منصوبة بفعل محذوف يفسره فعل الشرط من حيث المعنى ، لا من حيث اللفظ ، أي : من يُشقِ الله يشأ إضلاله يضلله ، ومن يُسعدْ يشأ هدايته يجعله على صراط مستقيم .[1]

- **قال الله – تعالى – : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾.**

[الأنعام ١٥٣]

حكى السمين عن الفراء أنه يجوز أن يكون قوله : " وأن هذا صراطي مستقيماً " بفتح همزة (أن)[2] في محل جر عطفاً على الضمير المجرور في (وصاكم به) ، أي : ذلكم وصاكم به وبأن هذا صراطي ، ثم ذكر أن العكبري رد هذا الوجه لسببين :

الأول : يرجع إلى الصناعة ؛ إذ فيه العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار.

الثاني: يرجع إلى المعنى ؛ إذ يصير المعنى : وصاكم باستقامة الصراط ، وهذا فاسد[3] .

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٩٤ ، البحر المحيط ٤٠٦/٤ ، الدر المصون ٦١٤/٤ ، اللباب في علوم القرآن ٨/ ١٣١ ، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٥٧/٤ .

(٢) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو بفتح الهمزة وتشديد النون ، ينظر : السبعة في القراءات ص ٢٧٣

(٣) ينظر : الدر المصون ٢٢٤/٥

وما نسبه السمين للفراء هو أحد وجهين ذكرهما الفراء في المعاني[١] ، وأجازه ابن خالويه[٢] .

وما رد به العكبري وجه الفراء مذكور أيضاً في التبيان[٣] .

ولعل الدعي إلى الحكم بفساد المعنى يرجع إلى اضطرابه وعدم الاتساق بين المعطوف والمعطوف عليه ؛ إذ المفترض أن يُوصَى المخاطب بالاستقامة على الصراط كما أُوصِي بأن لا يشرك بالله وبما بعده ، لا أن يوصى باستقامة الصراط ذاته .

وما ذهب إليه العكبري من فساد اللفظ والمعنى على هذا الوجه غير مسلم عند بعضهم ، أما فساد اللفظ الراجع إلى العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار فقد أجيب عنه بأن ذلك يسلم به إذا كان المجرور غير (أنَّ)[٤] ، أما (أنَّ) فيكثر معها حذف الجار لطول الصلة بها[٥] .

---

(١) ينظر : ٣٦٤/١

(٢) ينظر : الحجة في القراءات السبع ص١٥٢

(٣) ينظر : ٥٤٩/١

(٤) ينظر : الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٧٢٢/٢ ، الدر المصون ٢٢٤/٥

(٥) يحذف حرف الجر مع (أنْ) و(أنَّ) لأنهما وما بعدهما بمنزلة اسم واحد ، وقد طال معهما الكلام ، فحسن الحذف كما يحسن حذف الضمير العائد ، وقد شرط ابن مالك أن يتعين الحرف عند حذفه ، نحو : عجبت أن يبغض ناصح ، وطمعت أنك تقبل ، فإن لم يتعين الحرف عند حذفه معهما امتنع الحذف ، نحو رغبت أن يكون كذا ، فإنه لا يدرى هل المراد رغبت في أن يكون أو عن أن يكون ؟ والمرادان متضادان معنى ، فيمتنع الحذف . ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٤٦/٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٥٠/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٤٢٩/١

وأما فساد المعنى فقد أجاب عنه المنتجب بأنه محمول على المعنى ؛ لأن معنى (وصاكم به) : الزموه واتبِعوه ، وبهذا يكون حكم المعطوف كحكم المعطوف عليه[١]؛ إذ المعنى عليه : وصاكم بألا تشركوا بالله وبأن تتبعوا الصراط المستقيم .

وذكر السمين أن معنى توصيتنا باستقامة الصراط أن لا نتعاطى ما يخرجنا عن الصراط ، فوصيتنا باستقامته مبالغة في اتباعه[٢].

وهناك وجوه أخرى غير هذا الوجه الذي اعترض عليه العكبري ، ومن هذه الوجوه :

١ – (أن هذا صراطي) في محل نصب بالعطف على معمول (أتل) ، وهو الوجه الثاني الذي قال به الفراء ؛ إلا أنه لم يحدد المعطوف عليه[٣] ، وقد اختلفوا في تحديده ، فمنهم من قال : إن المعطوف عليه قوله (أن لا تشركوا) ، أي : قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا ، وأتل أن هذا صراطي مستقيماً[٤] ، ومنهم من قال : إن المعطوف عليه هو قوله : (ما حرم ربكم) ، أي : تعالوا أتل ما حرم ، وأتل أن هذا صراطي مستقيماً[٥]

(١) ينظر : الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٧٢٢/٢

(٢) ينظر : الدر المصون ٢٢٤/٥

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٦٤/١

(٤) ينظر : تفسير الطبري ٢٣١/١٢ ، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص١٥٢ ، المحرر الوجيز ٣٦٤/٢ ، التبيان في إعراب القرآن ٥٤٩/١ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٧٢٢/٢ ، البحر المحيط ٦٩١/٤ ، الدر المصون ٢٢٣/٥

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٥٤٩/١ ، البحر المحيط ٦٩١/٤ ، الدر المصون ٢٢٣/٥ ٢٢٣/٥

٢ – أنها في محل جر بتقدير لام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بـ(اتبعوه) ، والمعنى : لأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه . (١)

- قال تعالى : ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ [التوبة ٧]

حكى السمين ومعه ابن عادل عن العكبري أنه يمنع أن تكون (ما) نافية ، وذلك لفساد المعنى(٢)

وما حكاه السمين مصرح به في التبيان حيث قال العكبري : " ولا تكون نافية ؛ لأن المعنى يفسد ؛ إذ يصير المعنى استقيموا لهم ؛ لأنهم لم يستقيموا لكم " (٣) .

وفساد المعنى راجع إلى الاضطراب وعدم الاتساق في الآية نفسها ومع ما قبلها ، وذلك لأمور :

١ – حمل (ما) على النفي يعني أن الله يطلب من المسلمين إتمام العهد مع الذين نقضوه من المشركين ، ولم يستقيموا عليه ، وهذا لا يتسق مع صدر الآية ؛ حيث ينفي الله في أسلوب تعجبي أن يكون لهؤلاء عهد عند الله وعند رسوله .

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٩/٢ ، الحجة للقراء السبعة للفارسي ٤٣٦/٣ ، الكشاف ٧٩/٢ ، المحرر الوجيز ٣٦٤/٢ ، التبيان في إعراب القرآن ٥٤٩/١ ، البحر المحيط ٦٩١/٤ ، الدر المصون ٢٢٣/٥ ، ٢٢٤

(٢) ينظر : الدر المصون ١٦/٦ ، اللباب في علوم الكتاب ٢٣/١٠ ، ٢٤

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٦٣٦/٢ .

٢ – (إلا) في قوله " إلا الذين عاهدتم " تدل على أن ما قبلها يختلف عما بعدها ، فإذا كان المقصود بما قبل (إلا) المشركين الذين نقضوا العهد ، فمن الواجب أن يكون ما بعدها نوعاً آخر من المشركين ، وهم المشركون الذين التزموا بالعهد ، واستقاموا عليه .

٢ – حمل قوله : " فما استقاموا " في هذه الآية على النفي لا يتسق مع ما جاء في الآية الرابعة من قوله : ﴿ إِلاَّ الَّذِينَ عاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئاً وَلَمْ يُظاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَداً فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلى مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ ؛ إذ هذه الآية تشترط لإتمام العهد التزام المشركين بهذا العهد وعدم المظاهرة على المسلمين ، بينما حمل قوله " فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم " على النفي تعني إتمام العهد مع المشركين ، وإن لم يستقيموا ، ولم يلتزموا بعهودهم .

هذا وقد أجاز العلماء في (ما) وجهين :

الأول : أن تكون مصدرية زمانية ، أي فاستقيموا لهم مدة استقامتهم لكم[١] ، وهذا ما استظهره أبو حيان[٢].

الثاني : أن تكون شرطية [٣] ، وفي محلها قولان :

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٦٣٦/٢ ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي ٧٢/٣

(٢) ينظر : البحر المحيط ٣٧٦/٥ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٦٣٦/٢ ، تفسير البيضاوي ٧٢/٣ ، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ٦٦٥/١ ، غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري ٤٣٥/٣ .

القول الأول : في محل رفع مبتدأ وما بعدها خبر[١] ، وهي هنا تحتاج إلى تقدير عائد من الخبر عليها ، فيكون التقدير : أيُّ زمان استقاموا لكم فيه فاستقيموا لهم .[٢]

القول الثاني : في محل نصب على الظرفية ، أي : أيَّ وقت استقاموا لكم فاستقيموا لهم[٣].

- قال تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾ [هود ١١٦]

ذهب أكثر العلماء إلى أن الاستثناء هنا منقطع[٤] ؛ على معنى : لكن قليلاً من الناجين قاموا بالنهي عن الفساد[٥] ، فالآية قد عمدت إلى جماعة لم ينهوا عن الفساد ، فأخذت تحضهم على النهي عنه ، ثم عمدت إلى قوم آخرين باينوا طريق السابقين ، فنجوا[٦].

---

(١) ينظر : الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٢٣٩ ، تفسير أبي السعود ٤٥/٤ ، غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري ٤٣٥/٣ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ٣٧٦/٥ ، الدر المصون ١٥/٦ ، ١٦ ، اللباب في علوم الكتاب ٢٣/١٠ .

(٣) ينظر : الدر المصون ١٥/٦ ، اللباب في علوم الكتاب ٢٣/١٠ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣٢٥/٢ ، معاني القرآن للأخفش ١٢٢/١ ، ١٢٣ ، المقتضب ٤١٦/٤ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٨٣/٣ ، إعراب القرآن للنحاس ١٨٧/٢ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٧١/٣ ، شرح كتاب سيبويه للرماني ص٤٨٥ ، تفسير الفخر الرازي ٧٧/١٨ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ٦/ ٢٢٤ .

(٦) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٧١/٣ .

وهذا مبني على أن (لولا) هنا للتحضيض الذي فيه معنى التوبيخ ؛ لدخولها على الفعل الماضي[١] .

هذا وقد نص السمين وآخرون على منع أن يكون الاستثناء هنا متصلاً ، وأرجعوا ذلك إلى فساد المعنى ؛ وذلك إذا حمل التحضيض في (لولا) على حقيقته؛ إذ لو كان متصلاً لأخرج الناجين من الفريق الذين طولبوا بالنهي عن الفساد وحضوا عليه ، وهذا يعني أن الناجين لم ينهوا عن الفساد في الأرض[٢] ، وإخراج الناجين من جملة الناهين عن الفساد لا يتفق مع المعنى المفهوم من قوله " فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد" ؛ لأن النهي عن الفساد سبب من أسباب النجاة ، فكيف يعود ، ويستثني الذين نجوا من المطالبة بالنهي عن الفساد ؟ فهذا المعنى لا يستقيم أوله مع آخره ، بل يناقضه ويخالفه .

هذا وقد صحح الزمخشري أن يكون الاستثناء هنا متصلاً ، وذلك إذا لوحظ ما في (لولا) التحضيضية من معنى النفي ؛ إذ يلزم من الحض على الفعل أنه منفي في الخارج ، ولم يقع بعد ، فكأنه قال : ما كان من القرون أولو بقية إلا قليلاً ، فالاستثناء هنا متصل ، والمعنى معه صحيح[٣] .

- قال تعالى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهِ وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِمْلًا ﴾ [طه ١٠١]

(١) ينظر : رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ص٢٩٢ ، الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص ٦٠٦ .

(٢) ينظر : الكشاف ٢/ ٤٣٧ تفسير الفخر الرازي ٧٧/١٨ ، البحر المحيط ٦/ ٢٢٤ ، الدر المصون ٤٢٣/٦.

(٣) ينظر : الكشاف ٢/ ٤٣٧ .

منع السمين أن تكون (ساء) بمعنى (أهم) و(أحزن) ، فتكون متصرفة كغيرها من الأفعال ، وذلك لفساد المعنى[١] .

وقد سبقه إلى هذا المنع كل من الزمخشري والبيضاوي وأبو حيان[٢]

وفساد المعنى هنا يرجع إلى عدم اتساقه واضطراب أركانه ؛ إذ المعنى على هذا : أحزن الوزر حِمْلاً لمن أعرض ، ولا يخفى ما في هذا التعبير من تعمية وغموض ، وهذا راجع إلى أن الفعل يحتاج إلى مفعول لم يستوفه ، واللام لا معنى لها ، إلا إذا قيل : إنها زائدة في المفعول للتأكيد[٣] ، ومن أسباب التعمية أيضاً أن الضمير له عائد ، فلا يحتاج إلى المفسر(حملاً) .

يقول الزمخشري في معرض رده لهذا المعنى : ": كفاك صاداً عنه أن يؤول كلام الله إلى قولك : وأحزن الوزر لهم يوم القيامة حملاً ، وذلك بعد أن تخرج عن عهدة هذا اللام وعهدة هذا المنصوب "[٤] .

وقد وافقه البيضاوي في هذا فقال : " ولو جعلت (ساءَ) بمعنى أحزن ، والضمير الذي فيه للوزر أشكل أمر اللام ، ونَصْبُ (حِمْلًا) ، ولم يفد مزيد معنى ".[٥]

---

(١) ينظر : الدر المصون ١٠٢/٨

(٢) ينظر : الكشاف ٨٧/٣ ، تفسير البيضاوي ٤/ ٣٨ ، البحر المحيط ٧/ ٣٨١ .

(٣) ولا يطرد زيادة اللام في المفعول إلا بشرطين : الأول : أن يكون العامل متعدياً إلى واحد ، والثاني أن يضعف العامل عن العمل بالتأخير ، نحو قوله تعالى : ﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾ [يوسف ٤٣] ، أو بفرعيته، نحو قوله : " فعال لما يريد " [البروج ١٦] . ينظر : الجنى الداني ص١٠٥ ، ١٠٦ .

(٤) الكشاف ٨٧/٣ .

(٥) ينظر : تفسير البيضاوي ٤/ ٣٨ .

وقد بين الطيبي الإشكال الموجود في اللام والاسم المنصوب ، فذكر أن اللام لا وجه لها ؛ لأن (أحزن) يتعدى بنفسه ؛ و(حملاً) لا يصح أن يكون تمييزاً ؛ لأن الضمير الواقع فاعلاً إذا كان عائداً على الوزر لم يحتج إلى مفسر[١] .

وقد حاول الطيبي تصحيح هذا الوجه فقال : " وفيه نظرٌ [يعني كلام الزمخشري] ؛ لجواز أن يكون اللام للبيان كما في قوله تعالى: (إِنْ كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) [يوسف : ٤٣] ، و(حملاً) تمييز، أو المعنى : أحزنهم حملُ الوزر وثقله " [٢]

فالطيبي هنا يصحح هذا الوجه من طريقين :

<u>الطريق الأول</u> : أن تكون اللام هنا للتبيين ، وليست للتعدية ، وأن (حملاً) منصوب على التمييز، كأنه يريد أن يجعل(حملاً) مفسراً لإبهام ما يرجع إليه الضمير ، وهو (الوزر) ، لا ليفسر إبهام الضمير نفسه ؛ إذ الضمير غير مبهم لوجود ما يرجع إليه .

<u>الطريق الثاني</u> : أن يكون المعنى : أحزنهم حملُ الوزر وثقله ، وكأنه يرى اللام زائدة في المفعول ، والتمييز محول عن الفاعل .

هذا وقد ردَّ الشهاب احتمالية أن ينتصب (حملاً) على الحالية ، وأن يكون الظرف متعلقاً به بأنه لا فائدة فيه ، والوزر أدل على الثقل من الحال المقيد به ، ثم إن التقييد بـ(لهم) وحذف المفعول لا يطابق المقام وسياق الكلام ، ولا مبالغة في الوعيد به[٣] .

---

(١) ينظر : حاشية الطيبي على الكشاف ٢٤٠/١٠.

(٢) السابق نفسه .

(٣) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٢٢٤/٦ .

والأحسن من هذا – وهو ما يتوافق مع الظاهر من الآيات – أن تكون (ساء) هنا بمعنى (بئس) جيء بها لإنشاء الذم ، والفاعل ضمير ، يفسره (حملاً) المنصوب على التمييز، والمخصوص محذوف للدلالة عليه ، والمعنى : بئس الحمل وزرهم ، وهذا ما ذهب إليه جمهور المفسرين[1] .

(١) ينظر : تفسير الطبري ٣٦٩/١٨ ، تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم ٢٤٣٤/٧ ، تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم ٣٥٤/٢ ، الكشاف ٨٦/٣ ، التبيان في إعراب القرآن ٩٠٤/٢ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٥٤/٤ ، تفسير البيضاوي ٣٨/٤ ، تفسير النسفي ٣٨٢/٢ ، البحر المحيط ٣٨١/٧ ، تفسير أبي السعود ٤١/٦ .

المطلب الثاني
فساد المعنى لمخالفة العقل

- قال الله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾.

[البقرة ١٥]

أجاز العلماء أن تكون جملة (يعمهون) في محل نصب حال من الضمير في (يمدهم) ، أو من الضمير في (طغيانهم) ؛ إذ الطغيان مصدر أضيف إلى فاعله كما أجازوا أن يكون (في طغيانهم) متعلقاً بالفعل (يمد) أو بالفعل (يعمه)[١] .

وقد نص السمين على أن جعل (في طغيانهم) ظرفاً لـ(يعمهون) ليس على إطلاقه ، بل يتوقف على أن لا تكون جملة (يعمهون) حالاً من الضمير في طغيانهم ؛ معللا لذلك بأنه يؤدي إلى فساد المعنى[٢] .

وفساد المعنى راجع إلى أن العمه سيصير ظرفاً للطغيان ، والطغيان سيصير في الوقت ذاته ظرفاً للعمه ، ويستحيل على العقل أن يتصور أن مظروف الشيء يمكن أن يكون ظرفاً لظرفه ، فهذا أمر غير مسلم ومستبعد ؛ لأن فيه دوراً ، والدور لا يجوز عقلاً .

وإنما قيل : إن العمه سيصير ظرفاً للطغيان ؛ لأن جملة (يعمهون) حينما تكون حالاً تكون متضمنة معنى (في) الظرفية ، والدليل على هذا أن سيبويه حين ترجم للحال قال : " هذا باب ما يعمل فيه الفعل ، فينتصب ، وهو حال ، وقع فيه

(١) ينظر : البحر المحيط ١/ ١١٦ ، روح المعاني للآلوسي ١/ ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٢) ينظر : الدر المصون ١/ ١٤٨ .

الفعل ، وليس بمفعول "[1] ، وكذلك فعل المبرد حين قال في ترجمته للحال : "هذا باب من المفعول ، ولكنا عزلناه مما قبله ؛ لأنه مفعول فيه ، وهو الذي يسميه النحويون الحال "[2] .

وقال الفارسي : " الحال يشبه الظرف من حيث كانت مفعولاً فيها كما أن الظرف كذلك "[3]

وإذا كان هناك تشابه بين الظرف والحال في تضمنهما لمعنى (في) فإنهما يفترقان في أن تضمن الظرف لمعنى (في) إنما هو لمجموعه ، أما تضمن الحال لمعنى (في) إنما هو لجزء مفهومه ، فإذا قيل : دخلت الحمام ، أي : في الحمام ، فليس معنى (في) مختصاً بجزء من الحمام دون جزء ، بخلاف (ضاحكاً) مثلاً في قولك : جاء زيدٌ ضاحكاً ، فإن معنى (في) مختص بجزء مفهومه ؛ فإن (ضاحكاً) دال على الهيئة وصاحبها ، ومعنى (في) لبعض مفهومه ، وهو المصدر ، على حذف مضاف ؛ فإن التقدير: جاء زيد في حال ضحك [4].

قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴾

[البقرة ١٥٩]

(١) الكتاب ٤٤/١ .

(٢) المقتضب ١٦٦/٤ .

(٣) الإيضاح العضدي ص١٩٩

(٤) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٥/٢ .

عند النظرة الأولى نجد قوله : (من بعد ما بيناه للناس) يحتمل وجهين إعرابيين :

الوجه الأول : أن يتعلق بالفعل (يكتم)

الوجه الثاني : أن يتعلق بالفعل : (أنزل) .

هذا وقد نص السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي على منع الوجه الثاني ، يقول السمين الحلبي : " قوله : (مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ) متعلق بـ(يكتمون) ، ولا يتعلق بـ(أَنزلنا) ؛ لفساد المعنى ؛ لأن الإنزال لم يكن بعد التبيين ، وأما الكتمان فبعد التبيين "(١) .

وفساد المعنى على هذا الوجه راجع إلى تناقضه مع العقل ؛ إذ يؤدي إلى أن يكون المعنى : إن الذين يكتمون الأحكام التي نزلت ، وقد كان نزولها بعد تبيينها في الكتاب – وجبت لهم اللعنة ، فهذا المعنى ظاهر الفساد ؛ إذ لا يعقل أن يكون التبيين قد سبق الإنزال .

وأما تعلقه بالفعل (كتم) فإنه مستقيم ؛ إذ يكون المعنى على هذا : إن الذين يكتمون الأحكام المنزلة على الرسل من بعد تبيينها بعد إنزالها وجبت لهم اللعنة ، وهذا معنى مستقيم لا غبار عليه ؛ إذ الكتمان جاء بعد التبيين في الكتاب ، والتبيين جاء بعد الإنزال ، وهذا موافق للتسلسل الزمني المتوافق مع العقل .

- قال الله – تعالى – : ﴿ ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف ﴾ [النساء ٢٢]

(١) الدر المصون ٢/ ١٩٣ ، وينظر اللباب في علوم الكتاب ٢/ ٦٧ .

منع أبو حيان والسمين أن يكون قوله : "إلا ما قد سلف " مستثنى من قوله : " إنه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً " ، قُدِّمَ فيه المستثنى على المستثنى منه ، وأن التقدير معه : ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إنه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً إلا ما قد سلف ، وقد أرجعا ذلك لفساد الإعراب وفساد المعنى .

أما فساد الإعراب فيرجع إلى أمرين :

الأول : أن ما في حيز (إنَّ) لا يتقدم عليها ،

الثاني : أن المستثنى لا يتقدم على الجملة التي هو من متعلقاتها ، سواء كان متصلاً أم منقطعاً .

وأما المعنى فلأنه وصفه بأنه فاحشة ومقت في الزمان الماضي بقوله (كان) ، فلا يصح أن يستثنى منه السالف ؛ إذ يصير المعنى : هو فاحشة في الزمان الماضي إلا ما وقع منه في الزمان الماضي فليس بفاحشة [1].

وهذا غير مسلم عقلاً ؛ لتناقضه ؛ لأنه لا يعقل أن يكون الشيء موصوفاً بالفحش في زمن ، ثم يستثنى من هذا الوصف في الزمن نفسه .

وقد ذكر العلماء في هذا الاستثناء وجوهاً يصح معها المعنى ، منها :

١ – أنه مستثنى مما تقدمه ، وهو استثناء منقطع ؛ لأن الماضي لا يخرج من المستقبل ، ويكون المعنى عليه من وجهين :

الوجه الأول : أنه لما حرم عليهم أن ينكحوا ما نكح آباؤهم ، دل على أن متعاطي ذلك بعد التحريم آثم ، وتطرق الوهم إلى ما صدر منهم قبل النهي ما حكمه ؟

(١) ينظر : البحر المحيط ٥٧٦/٣ ، الدر المصون ٦٣٧/٣ ، ٦٣٨

فقيل: إلا ما قد سلف أي : لكن ما قد سلف لم يكن يتعلق به النهي ، فلا إثم فيه..[١]

الوجه الثاني : حمل النكاح على العقد الصحيح ، وحمل قوله : " إلا ما قد سلف " على ما كان يتعاطاه بعضهم من الزنا ، وكأنه قيل : ولا تعقدوا على من عقد عليه آباؤكم إلا ما قد سلف من زناهم ، فإنه يجوز لكم أن تتزوجوهم [٢] .

٢ – أنه مستثنى مما قبله ، والاستثناء متصل ، والمعنى عليه من وجهين :

الأول : أن معنى الآية النهي أن يطأ الرجل امرأة وطئها أبوه إلا ما قد سلف من الأب في الجاهلية من الزنا بالمرأة ، فإنه يجوز للابن تزوجها ، وكان هذا متصلاً لأن ما قد سلف مندرج تحت قوله : "ما نكح" ؛ إذ المراد : ما وطئ آباؤكم ، وما وطئ يشمل الموطوءة بزنا وغيره ، والتقدير: ما وطئ آباؤكم إلا التي تقدم وطؤها بزنا من آبائكم فانكحوهن. [٣]

والثاني: لا تنكحوا مثل نكاح آبائكم في الجاهلية إلا ما تقدم منكم من تلك العقود الفاسدة فمباح لكم الإقامة عليها في الإسلام إذا كان مما يقر الإسلام عليه ، وهذا على رأي من يجعل «ما» مصدرية[٤] .

- قال الله تعالى : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًّى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا

(١) ينظر : الهداية إلى بلوغ النهاية ١٢٦٩/٢ ، التبيان في إعراب القرآن ٣٤٣/١ ، البحر المحيط ٥٧٥/٣ ، الدر المصون ٦٣٥/٣

(٢) ينظر : تفسير الطبري ٨ / ١٣٦ ، البحر المحيط ٥٧٥/٣ ، الدر المصون ٦٣٥/٣

(٣) ينظر : البحر المحيط ٥٧٥/٣ ، ٥٧٦ ، الدر المصون ٣/

(٤) ينظر : تفسير الطبري ١٣٦/٨ ، البحر المحيط ٥٧٦/٣ ، الدر المصون ٦٣٥/٣

وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ" ﴾ [آل عمران ١٥٦]

أجاز العلماء في اللام في (ليجعل) أن تكون للتعليل أو للصيرورة ، فإذا كانت للتعليل ففي متعلقها قولان :

القول الأول : أن تتعلق بفعل محذوف يدل عليه معنى الكلام ، والتقدير : أوقع ذلك ، أي : القول أو المعتقد ؛ ليجعلَه حسرةً[١] .

القول الثاني : أن يتعلق بالفعل المنهي عنه (لا تكونوا) ، ويكون المعنى عليه من وجهين لاختلاف المقصود من اسم الإشارة (ذلك) :

الوجه الأول : بمعنى : لا تكونوا مثلهم في النطق بذلك القول واعتقاده ، ليجعله اللَّه حسرة في قلوبهم خاصة دونكم ، ويصون منها قلوبكم [٢].

الوجه الثاني : لا تكونوا مثلهم ليجعل الله ذلك الانتفاء ، – أي : انتفاء المماثلة – حسرة في قلوبهم ؛ لأن ذلك مما يغمهم ، ويحزنهم[٣] .

وإذا كانت للصيرورة تعلقت بالفعل (قالوا)[٤] والمعنى : أنهم قالوا ذلك لعلة عندهم ولغرض من أغراضهم ، ثم صار مآلهم وعاقبة أمرهم أن جعله الله حسرة وندامة[٥] .

---

(١) ينظر : الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١٥٦/٢ ، التبيان في إعراب القرآن ٣٠٤/١ ، البحر المحيط ٤٠٢/٣ .

(٢) ينظر : الكشاف ١/ ٤٣٠ ، ٤٣١ ، تفسير البيضاوي ٢/ ٤٥ ، الدر المصون٤٥٤/٣ .

(٣) ينظر : الكشاف ٤٣١/١ ، تفسير البيضاوي ٢/ ٤٥ ، الدر المصون٤٥٤/٣ .

(٤) ينظر : الكشاف ٤٣١/١ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١٥٦/٢ ، مفاتيح الغيب ٥٧/٩ ، التبيان في إعراب القرآن ٣٠٤/١ ، تفسير البيضاوي ٢/ ٤٥ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ٤٠٣/٣ الدر المصون ٤٥٥/٣ ، ٤٥٦ .

هذا وقد منع أبو حيان والسمين تعلق اللام بالفعل (قالوا) إذا كانت للتعليل ؛ وذلك لفساد المعنى ؛ لأنهم لم يقولوا تلك المقالة ليجعلها الله حسرة في قلوبهم ، بل قالوها لتثبيط همم المؤمنين عن الجهاد[١] .

فربط الحسرة بالمقالة وجعلها علة لها وتعليقها عليها غير معقول ، ولا يصدر عن عاقل ، ومخالف لنواميس العقل والبديهة .

- قال الله – تعالى – : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيماً ﴾ [النساء ٢٣]

ذكر السمين أن الاستثناء هنا لا يمكن أن يكون متصلاً لفساد المعنى.[٢]

وإنما كان المعنى مع الاتصال فاسداً ؛ لأن الاتصال في الاستثناء يعني إخراج بعض من كل ، وهذا يعني جعل الجمع بين الأختين في الجاهلية الموصوفة بالزمن الماضي جزءاً مخرجاً من الجمع المنهي عنه في الإسلام ، وهو يعد مستقبلاً بالنسبة للجاهلية ، وإخراج الماضي من المستقبل غير متصور عقلاً ؛ إذ من المستحيل أن يمكن إخراج الأحداث الماضية التي وقعت ومضت مما لم يحدث بعد في المستقبل ، هذا ضرب من المحال وغير مستساغ .

وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يكون الاستثناء منقطعاً ، والمعنى عليه من وجهين :

الوجه الأول : حرم عليكم أن تجمعوا بين الأختين لكن ما سلف مغفور ، ومعفو عنه ، وغير مؤاخذ به[٣]

---

(١) ينظر : البحر المحيط ٤٠٢/٣ ، الدر المصون٤٥٥/٣ .

(٢) ينظر : الدر المصون ٣/ ٦٤٥

(٣) ينظر : تفسير الطبري ٤٤/٢ ، الكشاف ٤٩٦/١ ، المحرر الوجيز ٣٤/٢ ، تفسير الرازي ١٠/ ٣٢ ، الدر المصون ٣/ ٦٤٥ .

الوجه الثاني : حرم الجمع بين الأختين لكن ما عقد عليه قبل الإسلام ، فإنه بعد الإسلام يبقى النكاح على صحته ، ولكن يَخْتار واحدةً منهما ، ويفارق الأخرى[١]

- **قال الله – تعالى – ﴿ وكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنعام ٨١]**

أجاز العلماء في(ما) من قوله : "ما لم ينزل" وجهين :

<u>الأول</u> : أن تكون موصولة بمعنى (الذي) ، والجملة بعدها صلة [٢]

<u>الثاني</u> : أن تكون نكرة بمعنى (شيء) ، والجملة بعدها صفة[٣] .

هذا وقد منع السمين أن تكون (ما) مصدرية، معللاً ذلك بفساد المعنى[٤] .

وفساد المعنى راجع إلى أنه سيؤول إلى تسليط الإشراك على تنزيل منفي ، كأنه قال : ولا تخافون أنكم أشركتم بالله غير تنزيل ، وهذا غير مستساغ عقلاً .

- **قال الله تعالى : ﴿ أصلاتك تأمرك أَن نَتْرُك مَا يعبد آبَاؤُنَا أَو أَن نَفْعل فِي أَمْوَالنَا مَا نشَاء ﴾ [هود من الآية ٨٧]**

---

(١) ينظر : الدر المصون ٣/٦٤٥

(٢) ينظر : التبيان ١/ ٥١٤ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٦٢٦ ، الدر المصون ٥/ ٢٢ ، التحرير والتنوير ٧/ ٣٣١ .

(٣) ينظر : التبيان ١/ ٥١٤ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٦٢٦ ، الدر المصون ٥/ ٢٢ .

(٤) ينظر : الدر المصون ٥/ ٢٢

منع السمين أن يكون (أن نفعل في أموالنا) معطوفاً على (أن نترك) ؛ لفساد المعنى[١] ، وقد سبقه إلى ذلك الأخفش ومكي وابن عطية [٢] ، وتابعهم ابن هشام والسيوطي والآلوسي[٣]

وإنما كان عطف (أن نفعل في أموالنا) على (أن نترك) ؛ فاسداً في المعنى ؛ لأنه لم يأمرهم بأن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون [٤] .

وواضح أن الداعي إلى الفساد هنا التناقض مع العقل ، والتضارب مع النواميس العقلية ؛ إذ الاستفهام في (أصلاتك تأمرك) يفيد الإنكار المشوب بالاستهزاء والسخرية ، وكيف ينكر المرء على من يطلق يده في التصرف في أمواله ؟ بل الذي ينطبق مع العقل ، والذي يمكن تصوره عقلاً أن يقع الإنكار من إنسان يحجر عليه أن يتصرف في ماله بما يشاء .

وإذا كان هذا الوجه يؤدي إلى معنى لا يسلم به العقل ، فإن العلماء ذكروا فيه وجوهاً أخرى يقبلها العقل ، ويسلم بها :

<u>الوجه الأول</u> : أن يكون معطوفاً على (ما) فيكون المعنى : أصلاتك تأمرك أن نترك أن نفعل[٥] .

<u>الوجه الثاني</u> : أن يكون معطوفاً على (أن نترك) على تقدير (لا) ، فيكون المعنى : أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبده الآباء ، وألَّا نفعل في أموالنا ما نشاء[٦] .

---

(١) ينظر : الدر المصون ٣٧٣/٦

(٢) ينظر : معاني القرآن ٣٨٧/١ ، مشكل إعراب القرآن ٣٧٢/١ ، المحرر الوجيز ٢٠٠/٣

(٣) ينظر : مغني اللبيب ص ٦٨٦ ، الاتقان في علوم القرآن ٣١٠/٢ ، روح المعاني ٣١٣/٦

(٤) ينظر : معاني القرآن ٣٨٧/١ ، مشكل إعراب القرآن ٣٧٢/١ ، المحرر الوجيز ٢٠٠/٣.

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٥/٢ ، معاني القرآن للأخفش ٣٨٧/١ ، مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٣٧٢/١ ، المحرر الوجيز ٢٠٠/٣ .

(٦) ينظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ٥١٩/١ .

الوجه الثالث : أن يكون معطوفاً على(أن نترك) على معنى : أصلاتك تأمرنا بترك عبادة الآلهة ، وتنهانا عن الفعل في الأموال ؛ إذ الترك فيه معنى النهي [١] .

يقول الفراء : " وفيها وجه آخر ، تجعل الأمر كالنهي ، كأنه قال : أصلاتك تأمرك بذا وتنهانا عن ذا ، وهي حينئذ مردودة عَلى (أَنْ) الأولى "[٢] .

- **قال الله تعالى : ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾**

[مريم ٥]

منع السمين ومعه جماعة من العلماء أن يتعلق (من ورائي) بالفعل (خاف) معللين لذلك بفساد المعنى[٣] ؛ وفساد المعنى راجع إلى أنه لا يعقل أن يقع منه خوف بعد موته ؛ إذ بعد الموت تنتهي صلة الإنسان بالدنيا ، فمن المتصور

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٥/٢ ، تفسير الطبري ٤٥٢/١٥ ، إعراب القرآن للنحاس ١٨٠/٢ ، تفسير الفخر الرازي ٤٥/١٨ ، والمفهوم من هذا الوجه أن الفعل (تأمر) عمل في المعطوف عليه بمعناه الحقيقي ؛ ولذلك جر المعطوف عليه (بأن نترك) بالباء ، وعمل في المعطوف بتضمينه معنى النهي ؛ ولذلك جر المعطوف بـ(عن) ، والأسهل من هذا أن يكون الفعل المقدر في (تنهانا) هو العامل في (أن نفعل) ، ويكون (تنهانا أن نفعل) معطوف على (تأمرك) ، وحينئذ لا يكون هناك تضمين .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٥/٢ .

(٣) ينظر : الكشاف ٣/ ٤ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٤٠/٤ ، الدر المصون ٧/ ٥٦٦ ، مغني اللبيب ص٦٨٧ .

المعقول أن يقع منه خوف في الوقت الحاضر ، أما خوفه بعد موته فمحال وغير متصور[١].

هذا وقد تعددت توجيهات العلماء لتدارك هذا الفساد :

الوجه الأول : أنه يتعلق بمضاف محذوف ، أي خفت فعل الموالي ، أو جور الموالي ، أو عدم الموالي من بعدي[٢] .

الوجه الثاني : أنه يتعلق بمحذوف حال من الموالي ، أي خفت الموالي كائنين من ورائي[٣] .

الوجه الثالث : أنه يتعلق بما في الموالي من معنى الفعل ؛ إذ الظرف يكفي في تعلقه معنى الفعل ورائحته ، ولا يشترط في متعلقه أن يكون مشتقاً من الفعل كاسم الفاعل والمفعول[٤] ، والمعنى على هذا : خفت الذين يتولون الأمر من بعدي [٥] .

الوجه الرابع : أنه يتعلق بالفعل (خاف) ؛ لأن (وراء) بمعنى قدام ، ذكره أبو عبيدة[٦] ، ويكون المعنى على هذا : إني أخاف الموالي أمامي وقدامي ؛ وذلك لأن

(١) ينظر : تفسير النسفي ٣٢٧/٢ ، غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٤٦٩/٤ ، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١٤٣/٦ .

(٢) ينظر : الكشاف ٤/٣ ، التبيان في إعراب ٨٦٦/٢ ، تفسير البيضاوي ٦/٤ ، تفسير النسفي ٣٢٧/٢ ، مغني اللبيب ص٦٨٧ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ص٦٨٧ .

(٤) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٨٥١ ، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١٤٤/٦ .

(٥) ينظر : الكشاف ٤/٣ ، تفسير البيضاوي ٦/٤ ، تفسير النسفي ٣٢٧/٢ ، مغني اللبيب ص٦٨٧

(٦) ينظر : مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/٢ .

الوراء في اللغة يأتي بمعنى الخلف والأمام ، فهو من الأضداد[١] ، وقال : خفت ، ولم يقل : أخاف ؛ لأنه إنما قصد به الإخبار عن تقادم الخوف ، وأنه ليس وليد اللحظة ، ثم استغنى بدلالة حاله عن الإخبار بوجود الخوف في الحال[٢] .

- قال الله – تعالى – : ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [الأنفال ٢٦]

حكى السمين عن الحوفي أن (إذ) هنا ظرف للفعل (اذكروا) ، ثم حكم عليه بالفساد ؛ لأن العامل مستقبل ، والظرف ماض ، فكيف يتلاقيان ؟[٣]

وما ذكره السمين من رد سبق إليه أبو حيان حيث قال : " وهذا لا يتأتى أصلاً ؛ لأن (اذكر) للمستقبل ، فلا يكون ظرفه إلا مستقبلاً ، و(إذ) ظرف ماضٍ ، ويستحيل أن يقع فيه المستقبل "[٤]

وواضح أن الداعي إلى فساد المعنى على هذا الوجه هو المخالفة العقلية؛ إذ العقل يمنع أن يكون المستقبل في الماضي .

وقد ذكر العلماء في الآية توجيهين آخرين ، تخرج بهما عن هذا الفساد وهما :

١ – أن تكون (إذ) ظرفاً لمحذوف ، والتقدير : اذكروا حالكم الكائنة أو الثابتة إذ أنتم قليل[١]

(١) ينظر : جمهرة اللغة لابن دريد ١/ ٢٣٦ [و ر أ] ، الأضداد لابن الأنباري ص ٦٨

(٢) ينظر : تفسير الفخر الرازي ٢١/ ١٨٤ ، غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري ٤٦٩/٤

(٣) ينظر : الدر المصون ٥٩٤/٥

(٤) ينظر : التذييل والتكميل ٢٩٢/٧ ، البحر المحيط ٣٠٧/٥ ،

٢ – أن تكون (إذ) مفعولاً لـ(اذكروا) أي : اذكروا وقت كونكم أقلة أذلة مستضعفين[٢]

وقد رد أبو حيان هذا الوجه ، ورأى أن (إذ) لا تخرج عن الظرفية إلا إذا أضيف إليها زمان[٣]

- قال الله تعالى : ﴿ إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى مَنْ يَكْفُلُهُ فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَقَتَلْتَ نَفْسًا فَنَجَّيْنَاكَ مِنَ الْغَمِّ وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِي أَهْلِ مَدْيَنَ ثُمَّ جِئْتَ عَلَى قَدَرٍ يَامُوسَى ﴾ [طه ٤٠]

ذهب بعض المعربين والمفسرين إلى جواز أن تكون (إذ) هنا منصوبة بفعل محذوف تقديره : اذكر[٤] .

هذا وقد منع السمين أن تكون (إذ) ظرفاً على هذا التقدير، وأوجب أن تكون مفعولاً ؛ والسبب في هذا أنها لو كانت ظرفاً لفسد المعنى[٥] .

وهو ما نص عليه ابن هشام أيضاً[٦] .

وإنما كان المعنى فاسداً مع القول بظرفيتها ؛ لأنها تدل على الماضي ، و(اذكر) فعل يدل على المستقبل ، ويستحيل عقلاً الجمع بين الماضي والمستقبل .

---

(١) ينظر : المحرر الوجيز ٥١٦/٢ ، البحر المحيط ٣٠٧/٥ ، الدر المصون ٥/ ٥٩٤ ، تمهيد القواعد ١٩٢٨/٤

(٢) ينظر : الكشاف ٢١٣/٢ ، تفسير النسفي ٦٤٠/١ ، الدر المصون ٥/ ٥٩٤

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ٢٩٢/٧ ، البحر المحيط ٣٠٧/٥ .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٩١ ، البحر المحيط ٣٣٣/٧ ، الدر المصون ٣٩/٨

(٥) ينظر : الدر المصون ٨/ ٣٨ ، ٣٩ .

(٦) ينظر : مغني اللبيب ص١١١

يقول أبو حيان بعد أن نسب جواز مجيء (إذ) مفعولاً لبعض البصريين ، منهم الأخفش والزجاج : " ولم يمكن عندهم أن ينتصب على الظرف ؛ لأن (اذكر) مستقبل ، ومحال وقوع المستقبل في الماضي"[١] .

وهذا ما أشار إليه ابن هشام حيث ركز على أمرين :

الأول : أن الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت الذي تدل عليه (إذ) قد مضى قبل الخطاب بالأمر .

الثاني : أن المراد ذكر الوقت نفسه ، لا الذكر في الوقت[٢] .

(١) التذييل والتكميل ٧/ ٢٩٢ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب ص١١١ .

المبحث الثاني
رد الوجه الإعرابي لفساد المعنى لأمر خارجي

قد يكون المعنى في ذاته سليماً ، حيث لو ذكر مفرداً ، ولم ينظر إلا إليه لكان مقبولاً ومسلماً به ، ولكن مع هذا قد يعتريه الفساد إذا لم يوظف توظيفاً جيداً داخل النص ، فيحس السامع أن هذا المعنى غريب ، لا ألفة بينه وبين سابقه أو تاليه ؛ وذلك كأن يقول قائل : حضر خالد وأخوه ، فجلس خالد حيث جلس سعيد ، وذهب أخوه ، فجملة (ذهب أخوه) مكتملة الأركان ، ولا تضارب بين أجزائها ، ولكن قد يدخل المعنى فسادٌ إذا قيل : إنها في محل جر بعطفها على جملة (جلس سعيد) ؛ إذ سياق الكلام لا يدل عليه ؛ لأن الحديث عن خالد وأخيه ، وليس عن سعيد وأخيه ؛ ولذلك لا يصلح أن تكون هذه الجملة معطوفة على جملة (جلس سعيد) ، بل يجب أن تكون معطوفة على جملة (جلس خالد) ، فالداعي الذي دعى إلى الحكم بصحة المعنى أو فساده هو السياق الوارد فيه هذا المعنى .

وقد يكون المعنى صحيحاً في ذاته وفي ارتباطه بما قبله وما بعده ، ولكن لا يسلم به لمخالفته للواقع وبُعْدِه عن الحقائق المقررة ، ومن ذلك إذا قيل : هذا عمرو بن العاص يفتح مصر ، فإذا قيل : إن جملة (يفتح) هنا حال من (العاص) كان المعنى فاسداً ؛ لأن الواقع يثبت أنها حال من (عمرو) ، وليس من (العاص) .

وقد يأتي الوجه الإعرابي دالاً على معنى معكوس ، وذلك إذا قيل : اقتصصت من زيد لعمرو ففرح ، إذا قيل : إن فاعل (فرح) ضمير يعود على (زيد) دل هذا على معنى معكوس ؛ لأن زيداً يغضبه القصاص ولا يفرحه .

فالمعنى الفاسد المبني على وجه مردود قد يعتريه هذا الفساد من خارجه كمخالفته للسياق أو للواقع والحقيقة أو لكونه عكس المعنى المتصور أو لمخالفته لأمر عقدي .

المطلب الأول
مخالفة السياق

- قال تعالى: ﴿ وإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُون ﴾ [البقرة ٥١]

نص السمين على أن (أربعين ليلة) هنا مفعول ثانٍ للفعل (واعد) ؛ إذ المواعدة وقعت على الأربعين ، ومنع أن يكون (أربعين ليلة) ظرفاً متعلقاً بالفعل (واعد) لفساد المعنى[١] .

وقد سبقه إلى هذا ابن عطية وأبو حيان[٢]

وإنما كان المعنى فاسداً ؛ لأن ذلك سيؤدي إلى أن المواعدة قد حدثت في كل ليلة من الليالي كما ذكر أبو حيان[٣] .

يضاف إلى هذا أن سياق الأحداث الذي ترويه الآيات لا يدل على أن المواعدة حدثت في ثنايا الأربعين ، والدليل على هذا أن الله – تعالى – يقول في آية أخرى : ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ * وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ... ﴾ [الأعراف ١٤٢، ١٤٣] ، فهذه الآية تدل على أن موسى بعد أن وعده ربه بالليالي الأربعين ، ذهب إلى هذا الميقات الموعود ليستوفي هذه المواعدة ، وجعل أخاه هارون نائباً عنه في بني إسرائيل ، فالمواعدة حدثت أولاً ، ثم حدث بعد ذلك استيفاء هذه المواعدة .

---

(١) ينظر : الدر المصون ١/ ٣٥٣ .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز ١/ ١٤٢ ، البحر المحيط ٣٢٢/١ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ١/ ٣٢٢ .

- **قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة ١٥٤]**

ذكر العلماء أن (أموات) و(أحياء) خبران لمبتدأين محذوفين ، والتقدير : ولا تقولوا : هم أموات ، بل هم أحياء[١] ، وأن جملة (هم أموات) في محل نصب بالفعل (تقولوا)[٢] ، أما جملة (هذم أحياء) ففيها وجهان :

الأول أن تكون مستأنفة ؛ إذ هي إخبار من الله أنهم كذلك .

الثاني : أن تكون منصوبة بفعل محذوف ، تقديره : قولوا هم أحياء[٣] .

وقد نص السمين على أن نصبها بـ (تقولوا) يفسد المعنى[٤].

وقد سبقه العكبري إلى هذا فذكر أنها ليست داخلة في الحكاية حتى تنصب بـ(تقولوا)[٥] .

وإنما كان نصبها بهذا الفعل مفسداً للمعنى ؛ لأن إدخالها في الحكاية ونصبها بالفعل المذكور يجعلها داخلة في النهي ، ويكون المعنى : لا تقولوا للشهداء : هم أموات ، ثم أضرب عن هذا ، وقال : ولا تقولوا هم أحياء ، وهذا مخالف للسياق الذي وردت فيه الآية ؛ إذ الآية وردت في سياق تمجيد للشهادة

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ٩٣/١ ، تفسير الطبري ٢١٨/٣ ، ٢١٩ ، إعراب القرآن ٨٥/١ ، مشكل إعراب القرآن ١١٤/١ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١٢٨/١ ، الدر المصون ٢/ ١٨٥ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٥٢/٢ ، الدر المصون ٢/ ١٨٥ ، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٢٥٧/٢ .

(٤) ينظر : الدر المصون ٢/ ١٨٥ .

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١٢٨/١ .

وإعلاء لمكانة الشهداء وإظهار للمزايا التي يستأثرون بها ، ولهذا امتنع نصب (هم أحياء) بالفعل المذكور .

- قال الله – تعالى – ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ [آل عمران ٣٨]

(سميع) بوزن فعيل ، وهي تأتي في اللغة على وجوه ثلاثة :

الوجه الأول : أن تكون بمعنى فاعل ، فالسميع بمعنى السامع ، كالعالم والعليم ، والقادر والقدير .

الوجه الثاني : أن تكون بمعنى مُفْعِل ، ومنه قول عمرو بن معدي كرب :

أمِنْ رَيْحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعُ يؤرِّقني وأصحابي هجوعُ[١]

فالداعي السميع هو الداعي المسمع ، ومنه : مناد سميع : مسمع ، كخبير ومخبر .

الوجه الثالث : أن تكون بمعنى المسموع[٢] .

وقد أوجب السمين أن تكون هنا بمعنى سامع ؛ معللاً بأنها لو كانت بمعنى مسمع لفسد المعنى[٣] .

وقد سبقه إلى هذا الطبري وابن عطية[٤]

---

(١) البيت من بحر الوافر ، قاله عمرو بن معد يكرب ، وهو في ديوانه ص١٤٠ ، ومن شواهد شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٩٣ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣٤ ، شرح التسهيل ٣/ ٨٢ ، ارتشاف الضرب ٢٢٨١/٥ ، شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٦/ ٢٧٣٤ .

(٢) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم ٥١٢/١ [س م ع] ، لسان العرب ١٦٤/٨ [س م ع] .

(٣) ينظر : الدر المصون١٤٩/٣.

(٤) تفسير الطبري ٣٦٣/٦ ،المحرر الوجيز ١/ ٤٢٧

وفساد المعنى يرجع إلى مخالفته للسياق الذي وردت فيه الآية ؛ إذ المقام مقام خطاب من زكريا لله – تعالى – يدعوه فيه بأن ينعم عليه بالولد ، فالكاف في قوله : "إنك " ترجع إلى الذات العلية ، وإجابة دعاء زكريا تكون بعد سماع المخاطب – جل وعلا – للدعاء ، وليس بعد إسماعه تعالى – لغيره ، وقد ترتب على سماع الدعاء إجابته ؛ ولذلك نرى كثيراً من المفسرين يؤولون (سميع الدعاء) بـ(مجيب الدعاء)[1] .

- قال الله تعالى – : ﴿ وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا ﴾ [النساء ٦]

منع السمين الحلبي أن تكون جملة النهي (لا تأكلوها) معطوفة على جملة الأمر (ادفعوا) الواقعة في جواب (إنْ) ؛ معللاً لذلك بفساد المعنى ؛ وذلك لأن الشرط وجوابه مترتبان على بلوغ النكاح ، وهو معارض لقوله : (وبداراً أن يكبروا) ، فيلزم منه سبق الشرط والجواب على ما ترتب عليه ، وهو بلوغ النكاح، وذلك ممتنع.[2]

وهو في هذا تابع لأبي حيان[3] ، ووفقهما ابن عادل الدمشقي[4]

(١) ينظر : تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم ١/ ٢٦٤ ، الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعالبي ٥٩/٣ ، الكشاف ١/ ٣٥٩ ، تفسير الفخر الرازي ٨/ ٣٧ ، زاد المسير في علم التفسير ١/ ٢٧٨ .

(٢) ينظر : الدر المصون ٥٨٦/٣ ، اللباب في علوم الكتاب ١٩٠/٩

(٣) ينظر : البحر المحيط ٥٢٠/٣

(٤) ينظر : اللباب في علوم الكتاب ١٩٠/٩

ويفهم مما سبق أن السياق هو السبب في فساد المعنى المبني على الحكم بالعطف ؛ وذلك لأن المعطوف عليه – وهو جواب الشرط – مقيد ببلوغ النكاح وإيناس الرشد ؛ فالأموال لن تدفع إلى الأيتام من الأوصياء إلا بعد بلوغ الأيتام النكاح وإيناس الرشد منهم ، وقوله : (بداراً أن يكبروا) يدل على أن النهي عن أكل هذه الأموال وضمها وُجِّهَ إلى الأوصياء حين كان اليتامى صغاراً ، فسياق النهي قبل البلوغ ، وسياق الأمر برد الأموال بعد البلوغ ؛ ولهذا امتنع العطف .

- قال الله –تعالى – ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا ﴾ [النساء ٢٧]

منع السمين نصب الفعل (يريد) من قوله : "يريد الذين يتبعون الشهوات " بالعطف على قوله : " يتوب عليكم " وعلته في ذلك فساد المعنى. (١)

وقد سبقه إلى ذلك الفراء والعكبري. (٢)

وإنما كان المعنى فاسداً ؛ لأن التقدير سيصير : والله يريد أن يتوب ، ويريد أن يريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلاً عظيماً (٣).

ومعنى هذا أن الله يريد شيئين : الأول : التوبة منكم ، الثاني : إرادة متبعي الشهوات الميلَ منكم ، وهذا مخالف للسياق الذي وردت فيه الآية ؛ إذ إن الله – تعالى – بعدما ذكر من تحريم ما كان شائعاً في الجاهلية من زيجات

(١) ينظر : ، الدر المصون ٣/ ٦٦١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ٦٨/٢ ، التبيان في إعراب القرآن ٣٥٠/١ .

(٣) ينظر : الدر المصون ٣/ ٦٦١ ، اللباب في علوم الكتاب ٣٣٣/٦ .

تستكرهها الفطرة السليمة[1] ، نص على أنه يريد أن يتوب عليهم من فعل هذه المستكرهات بتبيينها لهم ، ثم ذكر في مقابل ذلك إرادة أخرى ، وهي إرادة الذين يتبعون الشهوات ، تلك الإرادة الداعية إلى استشراف هذه المستكرهات ، فإدخال إرادة متبعي الشهوات وجعلها من مرادات الله بعطفها على الفعل (يتوب) مناقض لهذا السياق ، ومربك للمعنى العام للآيات .

وإذ تقرر أنه لا يجوز نصب الفعل (يريد) فقد وجب إذاً رفعه ، ورفعه من وجهين :

(١) أي ما سبق من آيات في قوله : " وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا (٢٢) حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا (٢٣) وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (٢٤) وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٢٥) يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٢٦) "

الوجه الأول : أنه معطوف على قوله : "والله يريد أن يتوب عليكم" ، فيكون من باب عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية(١) .

وإنما تخالفت الجملتان بين الاسمية والفعلية لتأكيد الأولى بتكرار اسم الله مظهراً ومضمراً في الفعل ، ولتدل على الثبوت ، (٢) أما الجملة الثانية فجاءت مصدرة بالفعل للإشعار بالتجدد ؛ إذ إرادتهم تتجدد في كل مرة (٣).

الوجه الثاني : أنه ليس تابعاً لما قبله في الإعراب ، بل هو مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وهذا مبني على ما ذهب إليه الأصفهاني من أن الواو للحال ، وأن الجملة كلها في محل نصب حال ، أي : إنه يريد لهم التوبة في حال أن الآخرين يريدون لهم الميل(٤) .

وقد اعترض أبو حيان على هذا الوجه لأمرين :

<u>الأمر الأول</u> : أنه يقيد إرادة الله – تعالى – التوبة على المؤمنين بإرادة غيره الميل ، وهذا غير صحيح ، بل إرادة الله مطلقة .

<u>الأمر الثاني</u> : أن جملة الحال هنا مصدرة بفعل مضارع مسبوق بالواو ، وهذا نادر ، ويؤول على تقدير مبتدأ ، والحمل على الوجه الصحيح أولى من الحمل على النادر المؤول(٥) .

---

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٦٨/٢ ، التبيان في إعراب القرآن ٣٥٠/١ ، الدر المصون ٦٦١/٣ .

(٢) ينظر : فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب حاشية الطيبي على الكشاف ٥١٤/٤ ، البحر المحيط ٦٠٣/٣ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٦٠٣/٣ تفسير أبي السعود ١٦٩/٢ .

(٤) ينظر : تفسير الراغب الأصفهاني بتحقيق د. عادل بن علي الشِّدِي ١١٩٧/٣ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ٣/ ٦٠٤ .

- قال الله- تعالى- ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا ﴾

[النساء ٤٨]

منع السمين أن يكون (يغفر) الثاني معطوفاً على (يغفر) الأول لفساد المعنى[١] .

وقد سبقه إلى هذا العكبري والمنتجب الهمذاني ؛ لأنه لو كان كذلك لكان الثاني منفياً أيضاً [٢] .

وإدخال الفعل الثاني في حيز النفي يعني أن الله لا يغفر الشرك به ، وأيضاً لا يغفر ما دون الشرك مقيداً بالمشيئة ، وهذا مخالف للسياق الذي وردت فيه الآية ؛ إذ السياق يدل على عظم الشرك بالله وتشنيعه والتحذير من خطورته ، والدليل على هذا قوله في تذييل الآية : " ومن يشرك بالله فقد افترى إثماً عظيماً " فالشرك ذنب عظيم ، لا يدانيه ذنب ، والذنوب الأخرى التي دونه تهون بجواره ، هذا هو السياق الذي وردت فيه الآية ؛ ولتقرير هذا المعنى الوارد في السياق وجب إثبات الغفران لما دون الشرك مقيداً بالمشيئة ؛ إذ الذنوب بأنواعها – صغيرها وكبيرها هينة – إذا قيست بالشرك ، فلا ينبغي أن تتساوى به .

- قال الله – تعالى – : ﴿ هَذَا فَوْجٌ مُقْتَحِمٌ مَعَكُمْ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُو النَّارِ ﴾ [ص ٥٩]

(١) ينظر : الدر المصون ٣/ ٧٠١

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٦٤ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٢٨١ ، اللباب في علوم القرآن ٦/ ٤١٥ .

قوله (معكم) يجوز فيه عدة وجوه :

الأول : أن يكون نعتاً ثانياً لـ(فوج)

الثاني : أن يكون حالاً من (فوج) ؛ لأنه موصوف بـ(مقتحم) .

الثالث : أن يكون حالاً من الضمير في (مقتحم) .

الرابع : أن يكون ظرفاً للاقتحام [١] .

هذا وقد حكى السمين عن العكبري أنه لا يجوز أن يكون ظرفاً ؛ لفساد المعنى[٢] .

وهذا ما نص عليه العكبري حيث قال : " ولا يجوز أن يكون ظرفاً لفساد المعنى "[٣] .

ووافقه الطيبي في القول بالفساد[٤]

ولم يذكر العكبري ولا الطيبي علة الفساد ؛ ولم تتضح هذه العلة للسمين؛ ولذلك علق على كلام العكبري قائلاً : " ولم أدر من أي وجه يفسد المعنى ، والحالية والصفة في المعنى كالظرفية " [٥] .

وإذا كان العكبري ومن وافقه لم يذكر وجه الفساد فلعله يعود إلى السياق ؛ إذ كلمة (فوج) تدل على استقلال التابعين في الدخول ، وأنهم لم يزاحموا المتبوعين

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١١٠٥/٢ ، الدر المصون ٣٩١/٩ ، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٧/ ٣١٦ .

(٢) ينظر : الدر المصون ٣٩١/٩

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١١٠٥/٢

(٤) ينظر : حاشية الطيبي على الكشاف ١٣/ ٣٠٧

(٥) الدر المصون ٣٩١/٩

، وأن دخولهم جاء تالياً لهم ، وهذا يناقضه الاتحاد الزمني المفهوم من لفظ (مع) ؛ إذ هي تعني مزاحمة التابعين للمتبوعين في الاقتحام.

وقد حكى الشهاب والآلوسي رداً لهذه الشبهة ، فذكرا أن المعية لا تعني اتحاد زمن الاقتحام ، بل يكفي فيها أن يكون الزمن متقارباً عرفاً ، وهو في هذا كأن يقال : ضربت معه زيداً ، فهو ينبىء عن المشاركة في الضرب والمقارنة ، لا اتحاد زمن الضرب [1]

وهذا يعني أن حمل (معكم) على الظرفية ليس فيه مخالفة للسياق ، وهو معنى صحيح ومقبول .

(١) ينظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٣١٦/٧ ، روح المعاني٢٠٧/١٢

المطلب الثاني

مخالفة الواقع والحقائق

- قال الله – تعالى – : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [البقرة ٢٤٦]

ذهب العكبري إلى أن ظرف الزمان (إذ) وقع بدلاً من (بعد)[١] .

وقد رد السمين – ومن قبله أبو حيان – هذا الرأي لمانع صناعي وآخر من ناحية المعنى .

أما المانع الصناعي فأرجعاه إلى أن البدل على نية تقدير العامل ، و(من) الجارة لا تدخل على (إذ) كما تدخل على (بعد) .

وأما فساد المعنى فأرجعاه إلى أن (إذ) لا يصح أن تتعلق بما تعلق به (من بعد) ؛ لأن (من بعد) يتعلق بمحذوف حال ، تقديره : كائنين من بعد موسى ، ولو كانت (إذ) متعلقة بهذا الحال لكان المعنى : كائناً من حين قالوا لنبي لهم : ابعث لنا ملكاً ، وهذا غير صحيح [٢]

وإنما كان هذا المعنى غير صحيح لمخالفته للواقع ؛ لأن الظاهر أن (من) في (من بعد) لابتداء الغاية ، وإذا قيل : إن (إذ) بدل من (بعد) كانت (إذ) في محل جر بـ(من) التي لابتداء الغاية ، وهذا معناه أن الملأ كانوا حين قالوا لنبيهم ، والملأ لم يكونوا من حين قولهم ، بل كانوا من قبل ذلك . والله أعلم .

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٩٦/١

(٢) ينظر : البحر المحيط ٢/ ٥٦٩ ، الدر المصون ٢/ ٥١٤

وكذلك منع السمين وآخرون منهم أبو حيان أن يتعلق (إذ) بالفعل (تر) وحجتهم في هذا فساد المعنى ؛ لأن معنى (ألم تر) تعبير يفيد التقرير ، والمعنى: قد انتهى علمك إلى الملأ من بني إسرائيل، أو قد نظرت إلى بني إسرائيل إذ قالوا وليس انتهاء علمه إليهم ، ولا نظره إليهم كان في وقت قولهم لنبي لهم : ابعث لنا ملكاً ، وإذا لم يكن ظرفا للانتهاء ، ولا للنظر فلا يكون معمولاً لهما ، أو لأحدهما[1] .

وواضح هنا أيضاً أن مخالفة الواقع هي الداعي إلى نقض هذا المعنى ؛ إذ فاعل الرؤية المخاطب بهذا الحديث – وهو الرسول صلى الله عليه وسلم – جاء بعد عصور من موسى وقومه حين حدثت منهم هذه الأحداث .

ولتصحيح المعنى قدر العلماء محذوفاً مضافاً إلى (الملإ) ، ويكون هذا المضاف عاملاً في (إذ) ، والتقدير : ألم تر إلى قصة الملإ أو حديث الملإ [2].

- قال الله – تعالى – ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴾

[آل عمران ٢٨]

(١) ينظر : البحر المحيط ٥٦٩/٢ ، الدر المصون ٢/ ٥١٤ ، مغني اللبيب ص٦٩٠ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ٥٦٩/٢ ، الدر المصون ٢/ ٥١٤ ، مغني اللبيب ص٦٩٠ ، روح المعاني ١/ ٥٥٦

أجاز العلماء في (تقاة) ثلاثة أوجه إعرابية :

الوجه الأول : أن يكون منصوباً على المصدرية ، بمعنى : تتقون اتقاء ، وهو في هذا مثل اتَّكَأَ تُكَأَةً ، واتَّخم تُخَمَةً[1] .

الوجه الثاني : أن يكون مفعولاً به بعد تضمين (تتقوا) معنى تخافوا ، أي : إلا أن تخافوا منهم أمراً يتقى[2] .

الوجه الثالث : أن يكون حالاً مؤكدة لمضمون عاملها ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً ﴾ [مريم: ٣٣] ، وهو على وزن فُعَلَة ، جمع لفاعل ، نحو : رامٍ ورماة[3] .

وأجاز العلماء في (منهم) وجهين إعرابيين :

الوجه الأول : أن يتعلق بقوله : (تتقوا)[4] ، ويكون المعنى على هذا الوجه : إلا أن تتقوا من الكافرين أمراً يتقى ، أو إلا أن تتقوا من الكافرين اتقاء ، أو إلا أن تتقوا من الكافرين حالة كونكم متقين .

---

(١) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٢١٤/١ ، غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢٥٠/١ ، الكشاف ٣٥١/١ ، تفسير الفخر الرازي ٨/ ١٢ ، البحر المحيط ٣/ ٩٣ ، الدر المصون ٣/ ١٠٩، اللباب في علوم الكتاب ٥/ ١٣٩ .

(٢) ينظر : الكشاف ٣٥١/١ ، تفسير البيضاوي ٢/ ١٢ ، تفسير النسفي ١/ ٢٤٨ ، البحر المحيط ٣/ ٩٣ ، الدر المصون ٣/ ١١١ ، اللباب في علوم الكتاب ٥/ ١٤٠ .

(٣)ينظر : المحرر الوجيز ١/ ٤١٩ ، تفسير الفخر الرازي ٨/ ١٢ ، البحر المحيط ٣/ ٩٣ ، الدر المصون ٣/ ١١١ ، اللباب في علوم الكتاب ١٤١/٥ .

(٤) ينظر : الكشاف ٣٥١/١ ، تفسير البيضاوي ١٢/٢ ، الدر المصون ١١٣/٣ ، اللباب في علوم الكتاب ١٤٢/٥ .

الوجه الثاني : أن يتعلق بمحذوف وقع حالاً من (تقاة) ، والأصل أنه صفة له ، فلما تقدم صار حالاً [١] .

إلا أن السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي نصا على أن تعليق (منهم) بحال محذوفة من الضمير في (تقاة) لا يستساغ إذا أعرب (تقاة) حالاً ؛ وذلك لفساد المعنى [٢].

وفساد المعنى هنا راجع إلى مخالفته للواقع ؛ حيث إن المعنى سيصير : إلا أن تتقوا أيها المؤمنون حالة كونكم متقين حالة كون المتقين من الكافرين ، ومن المسلم به في الواقع أن المؤمنين فريق مخالف للكافرين ، وليسوا منهم .

- **قال الله – تعالى – ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [آل عمران ٨٦]**

قوله " وشهدوا أن الرسول حق " جملة فعلية مسبوقة بالواو ، هذا وقد تعددت أقوال العلماء في هذه الواو ، وذلك على النحو التالي :

القول الأول : أنها للحال ، والجملة في محل نصب من الضمير في (كفروا) ، و(قد) مقدرة بعدها[٣] .

القول الثاني : أنها عاطفة ، والمعطوف عليه (إيمانهم) ، إذ التقدير : بعد أن آمنوا وشهدوا[٤]

---

(١) ينظر : الدر المصون ١١٣/٣ ، اللباب في علوم الكتاب ١٤٢/٥ .

(٢) ينظر المرجعان السابقان .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢٧٨/١ ، الكشاف ١/ ٣٨٢ ، البحر المحيط ٣/ ٢٥٢ .

(٤) ينظر : الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب ١٠٦٨/٢ ، التبيان في إعراب القرآن ٢٧٨/١ ، المحرر الوجيز ١/ ٤٦٨ ، البحر المحيط ٢٥٢/٣ ، الدر المصون ٣/ ٣٠٢ .

القول الثالث : أنها عاطفة ، والمعطوف عليه جملة (كفروا) ، أي كيف يهديهم بعد اجتماع الأمرين : الكفر بعد الإيمان ، والشهادة بصدق الرسول .

هذا وقد حكى السمين أن مكي بن أبي طالب قد رد هذا الوجه لفساد المعنى[١] .

وما نسبه السمين لمكي مذكور في الهداية ، حيث قال مكي : " ولا يجوز عطفه على (كَفَرُواْ) لفساد المعنى "[٢] .

وفساد المعنى مبني على الحكم بإفادة الواو للترتيب[٣] ، وهذا يؤدي إلى أن يكون المعنى : كفروا ، وبعد ذلك شهدوا أن الرسول حق ، وهذا مخالف لواقع اليهود ، إذ إنهم كانوا يشهدون بأن الرسول حق قبل بعثته ، وكانوا ينتظرون بعثته ؛ ليتقووا به على المشركين ، ثم بعد أن جاءهم كفروا به ، وتولوا ، قال تعالى :" وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ " [البقرة ٨٩] .

---

(١) ينظر : الدر المصون ٣٠١/٣

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب ١٠٦٨/٢ .

(٣) في الواو مذهبان :

الأول : يرى أنها لا تفيد ترتيباً ، ذهب إلى ذلك سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن الخباز وابن مالك ، ونسب لجمهور النحويين ، ينظر : الكتاب ٤٣٨/١ ، والمقتضب ١٠/١ ، الأصول في النحو ٥٥/٢ ، الإيضاح العضدي ص٢٨٥ ، اللمع ص ٩١ ، توجيه اللمع لابن الخباز ص٢٨٤ ، شرح التسهيل ٣/ ٣٤٨ ، الجنى الداني في حروف المعاني ص ١٥٨ .

الثاني : أنها للترتيب ، نسب هذا لقطرب ، وثعلب ، وأبي عمر الزاهد غلام ثعلب ، والربعي وهشام ، وأبي جعفر الدينوري ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٨٢ ، مغني اللبيب ص٤٦٤ الجنى الداني ص ١٥٨ ، ١٥٩ ، همع الهوامع ١٨٥/٣ .

هذا وقد ذهب جماعة من العلماء إلى أن هذا الفهم غير وارد ، وغير مقصود ، بل المفهوم من الآية مع هذا الوجه الإعرابي أن الشهادة قبل الكفر ؛ لأن الواو لا تفيد ترتيباً ، بل هي لمطلق الجمع[١] .

- قال الله – تعالى – ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾

[آل عمران ٩٧]

اختلف في حقيقة (مَنْ) ، وفي إعرابها على أقوال :

الأول : أنها اسم موصول في محل جر بدلاً من الناس[٢] ، أي : ولله على الناس الذين يستطيعون حج البيت .

الثاني : أنها اسم شرط ، نسب هذا القول للكسائي[٣] ، وهو أحد وجهين جوزهما الفراء وأبو البركات الأنباري [٤] ، والجواب على هذا الرأي محذوف ، والمعنى : من استطاع سبيلاً إلى الحج فعليه أن يحج .

(١) ينظر : المحرر الوجيز ١/ ٤٦٨ ، البحر المحيط ٣/ ٢٥٢ . الدر المصون ٣/ ٣٠١

(٢) ينظر : الكتاب ١٥٢/١ ، معاني القرآن للأخفش ١٥٥/١ ، المقتضب ٢٧/١ ، ٢٩٦/٤ ، الأصول ٤٧/٢ ، اللمع ص٨٩ ، شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٤٢٦/٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٢١٣/١ ، نتائج الفكر ص٢٤١ ، اللباب في علل البناء والإعراب ٤١٣/١ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١٧٢/١ ، المحرر الوجيز ١/ ٤٧٧ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ٩٨/٢ ، البحر المحيط ٢٧٥/٣ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء ١٧٩/١ والبيان في غريب إعراب القرآن ٢١٣/١.

الثالث : أنها اسم موصول في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، كأنه قيل : من الناس الذين وجب عليهم الحج ؟ فأجيب : هم من استطاعوا ، نسب هذا لابن الأنباري[١] .

الرابع : أنها اسم موصول في محل رفع ؛ لأنها فاعل للمصدر (حج) ، وهو أحد وجهين جوزهما أبو البركات الأنباري[٢] ، ونسب لابن السيد[٣] .

هذا وقد ذكر السمين أن هذا الوجه مردود عند جماعة من حيث الصناعة ومن حيث المعنى[٤]

أما من جهة الصناعة فإن فيه إضافة المصدر للمفعول مع ذكر الفاعل ، وذلك قليل[٥] ، وقد ألحقه بعضهم بالضرورة [٦] ، بل إن السهيلي قال : " إضافة المصدر إلى الفاعل – إذا وجد – أولى من إضافته إلى المفعول ، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل منقول أو معقول " [٧] .

وأما من جهة المعنى فإنه يؤدي إلى معنى فاسد ؛ إذ يكون مؤداه : واجب لله على الناس أن يحج البيت المستطيعُ منهم ، ويلزم من هذا أمران :

---

(١) ينظر : تفسير الفخر الرازي ١٦٦/٨ ، ١٦٧ ، البحر المحيط ٢٧٦/٣ ، الدر المصون ٣٢١/٣ .

(٢) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٢١٣/١ .

(٣) ينظر : نتائج الفكر ص٢٤١ ، مغني اللبيب ص٦٩٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٣٦/٢ ، التصريح على التوضيح ٢/ ١٩٣ .

(٤) ينظر : الدر المصون ٣٢٢/٣

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١١٨/٣ ، شرح ابن الناظم على الألفية ص٢٩٩ ، الدر المصون ٣٢٢/٣

(٦) ينظر : مغني اللبيب ص٦٩٤ .

(٧) نتائج الفكر ص٢٤١ .

الأول : تـأثيم النـاس إذا تخلـف المسـتطيع عـن الحـج[١] ، وهـذا مخـالف للواقع ؛ إذ القرآن ينص في كثير من المواضع أنه لا تزر وازرة وزر أخرى[٢] .

الثاني : جعل الحج فرض كفاية ، فإذا حج المستطيعون برئت ذمم غيرهم، وفرغت ساحتهم من التكليف ، وواقع الشريعة بخلاف ذلك ؛ إذ الحج فرض عين على جميع الناس ، حج المستطيعون أو قعدوا ، ولكن يعذر بعدم الاستطاعة إلى أن توجد الاستطاعة [٣] .

- **قال الله – تعالى –﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [النساء ٢٤]**

منع السمين أن تكون(ما) في قوله : " فما استمتعتم " مصدرية ، وأرجع ذلك لأمرين :

الأول : فساد المعنى .

والثاني : عود الضمير عليها في (به)[٤] .

---

(١) ينظر : مغني اللبيب ص٦٩٤ .

(٢) قال تعالى :" قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ" (الأنعام ١٦٤) ، وقال أيضاً : " مَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا (الإسراء ١٥) وقال تعالى : " وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَى حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى " [فاطر ١٨] .

(٣) ينظر : نتائج الفكر ص٢٤١ .

(٤) ينظر : الدر المصون ٦٥٣/٣

وقد سبقه إلى هذا العكبري والمنتجب[١] .

وفساد المعنى راجع إلى أنها إما أن تكون مصدرية زمانية ، وإما أن تكون مصدرية مجردة من الزمان .

فإن قيل : إنها مصدرية زمانية قدح فيها أنها تقتضي تكرار الإيتاء عند كل استمتاع ، والأجور التي يقصد بها المهور لا تؤخذ إلا مرة واحدة[٢] ، وعليه يكون المعنى : آتوهن أجورهن مدة استمتاعكم بهن ، وهذا يتناقض مع الواقع ؛ إذ المهر لا يؤخذ إلا مرة واحدة .

وذلك راجع إلى ما في المصدرية الزمانية من تعميم يدعو إلى استغراق جميع الزمن الذي تدل عليه[٣] .

وإن قيل : إنها مصدرية مجردة عن الزمان ، كان المعنى : فاستمتاعكم به منهن فآتوهن ، ولا يخفى ما في هذا التركيب من اضطراب وعدم اتساق .

(١) ينظر : التبيان ١/ ٣٤٧ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٢٤٥ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج ١/ ٣٤٨ .

(٣) أشار أبو حيان إلى هذا المعنى الذي تدل عليه (ما) المصدرية الزمانية حين تناول في البحر ٢/٥٢٨ قول الله تعالى : " لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ "[البقرة ٢٣٦] حيث قال : " وتقتضي التعميم نحو: أصحبك ما دمت لي محسناً ، فالمعنى : كل وقت دوام إحسان " ، ونص أبو السعود على هذا أيضاً في تفسيره ١/ ٢٣٣ حيث قال : " إنما يحسن موقعها فيما إذا كان المظروف أمراً ممتداً منطبقاً على ما أضيف إليها من المدة أو الزمان "

وهناك سبب آخر غير المعنى – يعود إلى الصناعة – يمنع حمل (ما) على المصدرية ، وهو عود الضمير في (به) عليها ؛ إذ المصدرية لا يعود عليها الضمير[١] .

وهذا بناء على مذهب سيبويه والجمهور الذين يرون (ما) حرفاً[٢] .

وإذا كان العلماء قد منعوا أن تكون (ما) مصدرية فإنهم أجازوا فيها وجهين :

<u>الأول</u> : أن تكون موصولة ، وهي مبتدأ ، خبره جملة (فآتوهن أجورهن)[٣] ، وقد دخلت الفاء على خبر الموصول[٤] .

فإن كان المقصود من (ما) على هذا الوجه من ينكح من النساء كان الضمير في (به) عائداً عليها من جملة الصلة ، وذُكِّرَ مراعاة للفظ (ما) ، والضمير المنصوب في (فآتوهن) يعود عليها من جملة الخبر ، وأنث مراعاة للمعنى[٥] ، ويكون المعنى على هذا : اللاتي استمتعتم بهن منهن آتوهن أجورهن .

---

(١) ينظر : التبيان ١/ ٣٤٧ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٢٤٥ ، الدر المصون ٣/٦٥٣.

(٢) ينظر : ينظر الجنى الداني ص٣٣٢

وقد خالف في ذلك الأخفش وابن السراج ، فهي عندهما اسم ؛ وحجتهم أنها لو كانت حرفاً لنصبت الفعل كـ(أنْ) ، ينظر : الأصول في النحو ١/١٦١.

(٣) ينظر : الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٢٤٤ ، البحر المحيط ٣/٥٩٠ ، الدر المصون ٣/ ٦٥٢

(٤) ينظر : الدر المصون ٣/ ٦٥٢ .

(٥) ينظر : الكشاف ١/٤٩٨ ، مفاتيح الغيب ١٠/٤٠ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٢٤٤ ، البحر المحيط ٣/٥٩٠ ، الدر المصون ٣/ ٦٥٢ .

وإن كان المقصود من (ما) الاستمتاع الذي استمتع به كان الضمير في(به) عائداً على (ما) ، وذُكِّرَ مراعاة لمعناها ، ويكون العائد عليها من جملة الخبر محذوفاً ، تقديره : عليه[١] ، ويكون المعنى على هذا : الاستمتاع الذي استمتعتم به منهن آتوهن أجورهن عليه .

الثاني : أن تكون شرطية ، وهي مبتدأ خبره فعل الشرط وجوابه ، أو جوابه فقط[٢] .

فإن كان المقصود من (ما) على هذا الوجه من ينكح من النساء كان الضمير في (به) عائداً عليها من جملة الصلة ، وذُكِّرَ مراعاة للفظ (ما) ، والضمير المنصوب في (فآتوهن) يعود عليها من جملة الخبر ، وأنث مراعاة للمعنى[٣] .

والمعنى على هذا : أيُّ امرأة استمتعتم بها منهن فآتوهن أجورهن فريضة .

وإن كان المقصود من (ما) الاستمتاع الذي استمتع به كان الضمير في(به) عائداً على (ما) ، وذُكِّرَ مراعاة لمعناها ، ويكون العائد عليها من جملة الخبر محذوفاً ، تقديره : فآتوهن أجورهن من أجله[٤] .

- قال الله – تعالى – ﴿ أصلاتك تأمرك أَن نَتْرُك مَا يعبد آبَاؤُنَا أَو أَن نَفْعل فِي أَمْوَالنَا مَا نشَاء ﴾ [هود ٨٧]

(١) ينظر : الكشاف ٤٩٧/١ ، ٤٩٨ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٤٤/٢ ، البحر المحيط ٥٩٠/٣

(٢) ينظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢٩٠/١ ، التبيان في إعراب القرآن ٣٤٧/١ ، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٤٤/٢ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٥٩٠/٣ ، الدر المصون ٣/ ٦٥٢ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ٥٩٠/٣ ، الدر المصون ٦٥٣/٣ .

سبق أن السمين وغيره من العلماء الأثبات[١] منعوا أن يعطف (أن نفعل) على مفعول (تأمر) ، وهو (أن نترك) ؛ لفساد المعنى[٢] .

وإنما كان هذا المعنى فاسداً ؛ لأنه سيؤدي إلى أنه يأمرهم بأن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون من التطفيف وغيره ، وهو لم يأمرهم بهذا [٣] ، بل هذا مخالف ومناقض للواقع ؛ إذ هو دعاهم إلى ترك التطفيف ، والامتناع عن بخس الناس حقوقهم .

وقد سبق ذكر الوجوه التي يصح بها المعنى في مبحث سابق [مبحث مخالفة العقل][٤] .

- قال الله – تعالى – ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [إبراهيم ٤]

حكي عن الضحاك أن الهاء في (قومه) تعود إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم – [١].

(١) ينظر المطلب الثاني من المبحث الأول ص٣٧ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٣٨٧/١ ، مشكل إعراب القرآن ٣٧٢/١ ، المحرر الوجيز ٢٠٠/٣ ، الدر المصون ٣٧٣/٦ ، مغني اللبيب ص ٦٨٦ ، الاتقان في علوم القرآن ٣١٠/٢ ، روح المعاني ٣١٣/٦

(٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٣٨٧/١ ، مشكل إعراب القرآن ٣٧٢/١ ، المحرر الوجيز ٢٠٠/٣ ، الدر المصون ٣٧٣/٦ ، مغني اللبيب ص٦٨٦ ، الاتقان في علوم القرآن ٣١٠/٢ ، روح المعاني ٣١٣/٦ .

(٤) ينظر ص٣٧ من هذا البحث .

ويؤيد هذا الوجه ما روي عن سفيان الثوري– رضي الله عنه– أنه قال : " لم ينزل وحي إلا بالعربية ، ثم يترجم كل نبي لقومه بلسانهم " .[٢] ، ورفعه الزجاجي إلى ابن عباس[٣] .

وقد حكى السمين رد هذا الوجه لفساد المعنى[٤] .

ونص الزمخشري على رد هذا الوجه ؛ لفساد المعنى ، وعلته في هذا أن الضمير في (لهم) للقوم ، والقوم على هذا الوجه هم العرب ، فيؤدي إلى أن الله أنزل التوراة من السماء بالعربية ؛ ليبين للعرب ، والتوراة والإنجيل ونحوهما لم تنزل لتبين للعرب [٥] .

وتبعه في هذا البيضاوي وأبو حيان[٦] .

ففساد هذا المعنى راجع إلى مخالفته للواقع ؛ إذ الواقع يقول : إن العرب لم ينزل فيهم إلا كتاب واحد هو القرآن الكريم ، يقول تعالى : ﴿ تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ * لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ * ﴾ [سورة يس الأية ٥ ، ٦] ، فضلاً عن أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – لم يسبق له ذكر في الآية حتى يجعل الضمير له .

---

(١) ينظر : الكشاف ٢/ ٥٣٩ ، البحر المحيط ٦/ ٤٠٨ ، الدر المصون ٧/ ٦٩ ، ٧٠ ، اللباب في علوم الكتاب ١١/ ٣٣٦ .

(٢) ينظر : تفسير ابن كثير ٦/ ١٦٣ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو ص٩٦ .

(٤) ينظر : الدر المصون ٧/ ٧٠

(٥) ينظر : الكشاف ٢/٥٣٩ .

(٦) ينظر : تفسير البيضاوي ٣/١٩٣ ، البحر المحيط ٦/ ٤٠٨ .

والذي عليه أكثر العلماء أن الضمير في (قومه) يعود إلى (رسول) ، ويكون المعنى على هذا : وما أرسلنا من رسول إلا بلسان القوم المرسل لهم هذا الرسول ؛ ليفهمهم ما أرسله الله به إليهم من أمره ونهيه ؛ ليثبت حجة الله عليهم[١] .

- قال الله – تعالى – : ﴿ يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ﴾ [الحج ١٣]

حكى السمين عن الأخفش أن (يدعو) بمعنى (يقول) ، واللام للابتداء ، و(من) اسم موصول في محل رفع بالابتدء ، و(ضره) مبتدأ ثانٍ ، و(أقرب) خبره ، وهذه الجملة صلة الموصول ، وخبر الموصول محذوف ، تقديره : إله أو إلهي ، والمعنى على هذا : يقول الكافر : للذي ضره أقرب من نفعه إله ، أو إلهي ، أو نحو ذلك ، والجملة كلها في محل نصب بـ(يدعو) ؛ لأنه بمعنى (يقول) ، فهي محكية به [٢] .

وما حكاه السمين عن الأخفش موجود في المعاني حيث قال الأخفش : " (يدعو) بمنزلة (يقول) ، و(من) رفع ، وأضمر الخبر ، كأنه : يدعو لمن ضره أقرب من نفعه إلهه ، يقول : لمن ضره أقرب من نفعه إلهه"[٣] .

ثم ذكر السمين أن بعضهم رد هذا القول ؛ لفساد المعنى[٤] .

---

(١) ينظر : معاني القرآن ٢/ ٦٧ ، تفسير الطبري ١٦/ ٥١٦ ، معاني القرآن وإعرابه ٣/١٥٤ ، معاني القرآن للنحاس ٣/ ٥١٥ ، تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم ٢/٢٠٠ الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي ٥/ ٣٠٥ ، روح المعاني ٧/ ١٧٧ .

(٢) ينظر : الدر المصون ٨/ ٢٣٨ ، ٢٣٩

(٣) معاني القرآن ٢/٤٥٠

(٤) ينظر : الدر المصون ٨/٢٣٩

والعلة في الحكم بفساد المعنى أن الكافر لا يعتقد في الأصنام أن ضرها أقرب من نفعها البتة[1] .

ويظهر من هذا الرد أن الداعي لفساد المعنى هو مخالفة الواقع ؛ إذ الكفار يعتقدون أنهم يعبدون ما ينفعهم ، ويبعد عنهم الضر ، وإلا ما استحقت هذه المعبودات أن تعبد .

وقد أجاب ابن الحاجب بما يصحح هذا المعنى ، فذكر أن هذه الأوصاف من قول الحاكي ، وإذا حكى حاكٍ كلاماً فله أن يصف المخبر عنه لمن يحكي له بما ليس في كلام الشخص المحكي عنه ، ومثاله أنه لو قيل لك : زيد قائم ، جاز لك أن تحكي لمن يعرف أنه خياط ، فتقول : قال فلان : زيد الخياط قائم ، وكذلك لو كان صفة قبيحة أو حسنة .[2]

- قال الله – تعالى – ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾

[النور ٣٥]

(١) ينظر : المحرر الوجيز ١١٠/٤ ، البحر المحيط ٤٩١/٧ ، الدر المصون ٢٣٩/٨ ،

(٢) ينظر : أمالي ابن الحاجب ١٢٠/١

ورد في (يوقد) عدة قراءات :

القراءة الأولى : تُوقَدُ ، بالتاء مضمومة ، والقاف خفيفة مفتوحة ، والدال مضمومة ، فهو فعل مضارع مبني للمجهول ، وقرأ بها أبو بكر عن عاصم وحمزة والكسائي .

القراءة الثانية : يُوقَدُ ، بالياء مضمومة ، والقاف مخففة مفتوحة ، والدال مضمومة ، فهو فعل مضارع مبني للمجهول ، وقرأ بها نافع وحمزة وابن عامر وحفص عن عاصم

القراءة الثالثة : تَوَقَّدَ ، بالتاء مفتوحة ، وتشديد القاف ، وفتح الدال ، على أنه فعل ماض ، وقرأ بها ابن كثير وأبو عمرو [١] .

وقد ذكر العلماء أن الفعل في القراءة الأولى مسند إلى ضمير الزجاجة ، أما في القراءة الثانية والثالثة فمسند إلى ضمير المصباح[٢] .

هذا وقد نص السمين الحلبي – وتبعه ابن عادل الدمشقي – على أنه لا يجوز إسناده إلى ضمير الكوكب ، معللاً ذلك بفساد المعنى ، ولم يذكر وجه الفساد[٣] .

وعند النظر في الآية الكريمة نجد أن ظاهرها يجيز أن يعود الضمير على الكوكب وعلى المصباح ، وقرب لفظ (كوكب) منه يؤيد عوده عليه ، ولكن عند التمعن والنظر نجد أن هذا مستبعد ؛ إذ إضاءة الكوكب عن طريق زيت مأخوذ من

---

(١) ينظر : التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب ص٦١٠ ، التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص١٦٢ .

(٢) ينظر : تفسير الطبري ١٨٥/١٩ ،معاني القرآن وإعرابه ٤٤/٤ ، تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم ٢/ ٤٤٠ ، المحرر الوجيز ١٨٤/٤ ، زاد المسير ٢٩٦/٣ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٤٨/٤ ، تفسير البيضاوي ١٠٧/٤ ، البحر المحيط ٤٥/٨ .

(٣) ينظر : الدر المصون ٣٩١/٩ ، اللباب في علوم الكتاب ١٤/ ٣٨٥ .

شجرة زيتون يخالف الواقع المعاين ، ويتضاد مع الواقع المشاهد ؛ إذ المعهود في الواقع أن الذي يضاء بالزيت هو المصباح لا الكوكب ، أما إضاءة الكوكب فإنها تأتيه من ناحية أخرى غير الزيت ، يضاف إلى هذا أن الزجاجة شبهت بالكوكب بجامع الصفاء والنقاء في كل ، وليس بجامع الإضاءة حتى يقال : إن (يوقد) من صفات الكوكب ، فيحتمل ضميره . والله أعلم .

- قال الله – تعالى – : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾ [الشورى ٥١]

منع السمين أن يكون (يرسل) معطوفاً على (يكلمه) ، معللاً ذلك بفساد اللفظ والمعنى ؛ إذ يصير المعنى : وما كان لبشر أن يرسل الله رسولاً [١]

وقد سبقه سيبويه إلى هذا المنع ، وقد أرجعه – فيما حكاه عن الخليل – إلى فساد المعنى ، وأن الكلام معه لا وجه له ، يقول سيبويه : " وسألت الخليل عن قوله عز وجل : " وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسلَ رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء " ، فزعم أن النصب محمول على (أن) سوى هذه التي قبلها ، ولو كانت هذه الكلمة على (أن) هذه لم يكن للكلام وجهٌ " [٢] .

وبين المبرد علة الفساد ، فذكر أن هذا يؤدي إلى نفي إرسال الله للرسل ، فقال : " ولو كان (يرسل) محمولاً على ذلك لبطل المعنى ؛ لأنه كان يكون : ما كان

(١) ينظر : الدر المصون ٥٦٧/٩

(٢) الكتاب ٤٩/٣ .

لبشر أن يكلمه الله أو يرسل ، أي : ما كان لبشر أن يرسل الله إليه رسولاً فهذا لا يكون "[1]

وقد وافقهما على هذا النحاة والمفسرون[2] .

ونفي إرسال الله للرسل يكذبه الواقع المشاهد ، فالله – تعالى – أرسل الرسل لهداية الخلق إلى طريق الحق ، وما هذه الآية التي نحن بصددها إلا جزء من كتاب كريم معجز ، أيد به الله – تعالى – رسوله الكريم ، وتحدى به قوماً عرفوا بالبلاغة والفصاحة .

ويضاف إلى هذا سبب صناعي أشار إليه العكبري ، وهو أن (يكلم) و(يرسل) قد وقعا في صلة (أن) ، وقد فصل بينهما بأجنبي ، هو (إلا وحياً) ؛ إذ هو استثناء منقطع[3] .

هذا وقد وجه العلماء هذه الآية على وجوه أخرى ، منها :

---

(١) المقتصب ٣٤/٢ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٤٠٣/٤ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٤٥/٣ ، ٢٤٦ ، الحجة للقراء السبعة للفارسي ١٣٣/٦ ، شرح كتاب سيبويه للرماني ٩٠٦/٢ ، مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٢/ ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٠٥٦/٢ ، التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١١٣٦/٢ ، أمالي ابن الحاجب ٣٠٤/١ ، ٣٠٤ ، البحر المحيط ٣٥٠/٩ ، الدر المصون ٥٦٧/٩

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١١٣٦/٢ ، وقد استظهر السمين في الدر المصون ٥٦٦/٩ أن يكون الاستثناء مفرغاً ، وانتصاب (وحياً) على المصدرية ، ويكون التقدير : إلا كلام وحي ، أو أن يكون في محل نصب حال ، ويكون التقدير : إلا موحياً .

١ – أن المصدر المنسبك من (أن) المضمرة والفعل (يرسل) معطوف على (وحياً)؛ لأن (وحياً) في معنى أن يوحي [١] .

٢ – أن يعطف على المضمر الذي يتعلق به (من ورآء حجاب) ؛ إذ تقديره : أو يكلمه من وراء حجاب ، وهذا الفعل المقدر معطوف على (وحياً) ، والمعنى : إلا بوحي أو إسماع من وراء حجاب أو إرسال رسول [٢].

٣ – أن يكون المصدر المنسبك من أن والفعل (يرسل) معطوفاً على (وحياً) المنصوب على الحالية ، و(من وراء حجاب) متعلق بحال أيضاً ، والتقدير : وما صح أن يكلم أحداً إلا موحياً أو مسمعاً من وراء حجاب أو مرسلاً [٣] ،

وقد اعترض على هذا بأن المصدر المنسبك من أن والفعل لا يقع حالاً ، فلا يعطف على الحال[٤] .

(١) ينظر : الكتاب ٤٩/٣ ، المقتضب ٣٤/٢ ، أمالي ابن الحاجب ٣٠٤/١ ، شرح الكافية الشافية ١٥٥٨/٣ ، شرح ألفية ابن مالك ص٤٨٩ .

(٢) ينظر : الدر المصون ٩/ ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، اللباب في علوم الكتاب ٢٢١/١٧ .

(٣) ينظر : الكشاف ٢٣٣/٤ ، الدر المصون ٩/ ٥٦٧ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ٣٥٠/٩ ، الدر المصون ٩/ ٥٦٧ .

المطلب الثالث

قلب المعنى وانعكاسه

- قال الله – تعالى – : ﴿ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ﴾ [البقرة ٢٤٩]

نسب السمين للعكبري أن قوله : " إلا من اغترف " مستثنى من جملة (من لم يطعمه) ، وحكم عليه بأنه غير سديد ؛ لأنه يؤدي إلى معنى فاسد[١]

وما نسبه السمين للعكبري ذهب إليه الطبري[٢] ، ومكي في المشكل [٣] ، وهو أحد وجهين جوزهما العكبري حيث قال : " وأنت بالخيار إن شئت جعلته استثناء من (من) الأولى ، وإن شئت من (من) الثانية " [٤]

وفساد المعنى على هذا التقدير راجع إلى أنه يخرج من اغترف الغرفة من صحبته ؛ لأنه حكم لمن لم يطعمه أنه منه ، فيلزم في الاستثناء من هذا أن من

---

(١) ينظر : الدر المصون ٥٢٧/٢

(٢) ينظر : تفسير الطبري ٣٤٢/٥

(٣) ينظر : ١٣٥/١

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١٩٩/١ ويقصد بـ(من) الأولى قوله : " فمن شرب منه " ، و(من) الثانية قوله : "ومن لم يطعمه"

اغترف منه بيده غرفة ليس منه ، والأمر ليس كذلك ؛ لأنه مفسوح لهم الاغتراف غرفة باليد[١]

ومن هنا يمكن أن يقال إن الداعي إلى الحكم بفساد المعنى هو انعكاسه وانقلابه إلى معنى مضاد ؛ إذ المعنى على هذا التقدير الإعرابي يمنع أتباع طالوت من الاغتراف ، ويخرج المغترف من الحكم بالتبعية ، وهذا غير مقصود ، بل المقصود التخفيف عن الأتباع بالسماح لهم بالاغتراف .

وليكون المعنى صحيحاً جعل العلماء (إلا من الغترف) مستثنى من قوله : فمن شرب منه فليس مني " على معنى : من شرب منه فليس مني إلا من اغترف غرفة فإنه مني[٢]

وإنما قدمت جملة (ومن لم يطعمه) على المستثنى ، ففصلت بين المستثنى والمستثنى منه ؛ وذلك لمزيد العناية بها[٣] ، ولأن الجملة الثانية تدل عليها الأولى بالمفهوم ، لأنه حين ذكر أن الله يبتليهم بنهر ، وأن من شرب منه فليس منه ، فُهِمَ من ذلك أن من لم يشرب منه فإنه منه ، فصارت الجملة الثانية كلا فصل بين المستثنى والمستثنى منه [٤]

(١) ينظر : البحر المحيط ٥٨٧/٢ ، ٥٨٨ ، الدر المصون ٥٢٧/٢ ، مغني اللبيب ص٦٩٠ ، ٦٩١ ، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٣٢٩/٢ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٢٦/٢ ، روح المعاني ١٢٧٠/١

(٢) ينظر : الهداية إلى بلوغ النهاية ٨٢٩/١ ، غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢٢٣/١ ، الكشاف ٢٩٥/١ ، مفاتيح الغيب ٥١١/٦ ، تفسير البيضاوي ١٥١/١ ، تفسير النسفي ٢٩٦/١ ، الدر المصون ٥٢٦/٢ ، ٥٢٧ مغني اللبيب ص٦٩٠

(٣) ينظر : الكشاف ٢٩٥/١ ، مفاتيح الغيب ٥١١/٦

(٤) ينظر : البحر المحيط ٥٨٧/٢ ، الدر المصون ٥٢٦/٢ ، ٥٢٧ مغني اللبيب ص٦٩٠

- قال الله – تعالى – ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾

[آل عمران ٧٩]

الفعل (يقول) قرئ بالنصب والرفع[١] ، وقد وجهت قراءة النصب بأنه معطوف على الفعل (يؤتي) من قوله : " أن يؤتيه"[٢] بمعنى أنه لا يجتمع لنبي إتيان النبوة والدعوة لعبادة نفسه من دون الله .

أما القراءة بالرفع فقد وجهت على القطع والاستئناف[٣] .

وقد ذكر السمين وغيره أن توجيه هذه القراءة على الاستئناف مشكل ؛ إذ يؤدي إلى معنى فاسد ؛ لأنه سيؤدي إلى قصر النفي على الفعل الأول[٤] ، أي : نفي أن يؤتي الله الكتاب والحكم والنبوة لأحد من البشر ، وهذا معنى منعكس ومخالف للواقع ؛ إذ النبوة قد أعطيت للعديد من البشر كما هو ثابت في القرآن الكريم .

---

(١) قرأ الجمهور بنصب (يقول) ، وقرأ شبل بن عباد عن ابن كثير ، ومحبوب عن أبي عمرو برفع (يقول) ، ينظر : المحرر الوجيز ١/ ٤٦٢ ، البحر المحيط ٣/ ٢٣٢ ، الدر المصون ٣/ ٢٧٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٢٢٤/١ ، الكشاف ١/ ٣٧٨ ، الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي ٣/ ١٠٢ ، البحر المحيط ٣/ ٢٣٢ ، الدر المصون ٣/ ٢٧٣ .

(٣) ينظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي ٣/ ١٠٢ ، المحرر الوجيز ١/ ٤٦٢ ، مفاتيح الغيب ٨/ ٢٧١ ، البحر المحيط ٣/ ٢٣٢ .

(٤) ينظر : الدر المصون ٢٧٢/٣ ، ٢٧٣ ، اللباب في علوم الكتاب ٥/ ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

يقول الرماني : " ولا يجوز الانقطاع قبل تمام الكلام ؛ لأنه لا تحمل الجملة الثانية على الأولى قبل أن تتم ؛ لما في ذلك من الفساد بتخليط الكلام "[١].

بل إن من العلماء من ذهب إلى أن المقصود بالنفي هو الفعل الثاني ، يقول الطاهر بن عاشور : " والمنفي في ظاهر هذه الآية إيتاء الحكم والنبوءة ، ولكن قد علم أن مصب النفي هو المعطوف من قوله : ثم يقول للناس كونوا عباداً لي ، أي : ما كان له أن يقول : كونوا عباداً لي إذا آتاه الله الكتاب " [٢] .

ويمكن تصحيح المعنى على هذه القراءة بجعل المعطوف على (يؤتيه) محذوفاً ، وجملة (يقول) حال ، والعامل فيها المعطوف المحذوف ، والتقدير : ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يأتيَ يقولُ . والله أعلم .

- قال الله تعالى : ﴿ قَالُوا يَالُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ ﴾

[هود ٨١]

قرئ قوله : "إلا امرأتك" بالرفع والنصب[٣] ، وقد تعددت أقوال العلماء في توجيه هاتين القراءتين .

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه ٢/ ٩١٦ .

(٢) التحرير والتنوير ٣/ ٢٩٤ .

(٣) قرأ بالرفع أبو عمرو وابن كثير ، وقرأ بالنصب عاصم ونافع وحمزة والكسائي وابن عامر ينظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٣٣٨ .

ومن بين الوجوه التي وجهت بها قراءة الرفع جعل (امرأتك) مستثنى من (أحد) ؛ ورُفِعَ ؛ لأن الكلام غير موجب [١] ، فارتفع على البدلية عند أكثر العلماء[٢] ، أو على العطف كما ذهب الفراء[٣] .

وقد حكى السمين عن أبي عبيد رد هذا الوجه ؛ لأن المعنى معه يشوبه الفساد ؛ إذ يلزم منه أنهم نهوا عن الالتفات إلا المرأة ، فإنها لم تنه عنه[٤] .

وقد سبقه إلى هذه الحكاية كل من النحاس وابن عطية .

يقول النحاس : " قال أبو عبيد : ولو كان كذا لكان (ولا يلتفت) بالرفع ، وقال غيره : كيف يجوز أن يأمرها بالالتفات ؟ "[٥] ، ومقصودهم من هذا أنهم أرادوا أن ينبهوا إلى أن إخراجها من جملة المنهيين عن الالتفات أمر لها بالالتفات ، فكيف تعاقب عليه ؟ وكأنه يريد أن يقول : كيف يجازى المرء بالعقاب على فعل شيء قد أمر به ، فالمناسب في هذا هو النفي ، وليس النهي .

وما حكاه ابن عطية عن أبي عبيد قريب من هذا إلا أنه جعل في إخراجها من جملة المنهيين عن الإلتفات إباحة لها بالالتفات ، وليس أمراً بالالتفات كما

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/٢٤ ، معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٨٧ ، المقتضب ٤/٣٩٥ معاني القرآن وإعرابه ٣/٧٠ حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوبين ١/٢٥١.

(٢) ينظر : المقتضب ٤/٣٩٥ ، ٣٩٦ ، إعراب القرآن ٢/١٧٩، الكشاف ٢/٤١٦ ، المحرر الوجيز ٣/١٩٦ ، المرتجل ص ١٨٧ ، البديع في علم العربية ١/ ٢٢٨ ، التصريح على التوضيح ١/٥٤٣ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ٢/٢٤ ، والقول بمجيء (إلا) للعطف قول منسوب للكوفيين ، وذلك إذا وقعت بعد النفي أو شبهه ، نحو : ما قام أحد إلا زيد . وهي تشرك في في الإعراب دون الحكم ، ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني ص٥١٩ ، ٥٢٠ .

(٤) ينظر : الدر المصون ٦/٣٦٥

(٥) إعراب القرآن ٢/١٧٩ .

سبق من حكاية النحاس ، يقول ابن عطية : " وقال أبو عبيد القاسم بن سلام : لو كان الكلام : (ولا يلتفت) – بالرفع– لصح الرفع في قوله : "إلا أمرأتك" ، ولكنه نهي ، فإذا استثنيت (المرأة) من (أَحَدٌ) وجب أن تكون (المرأة) أبيح لها الالتفات فيفسد معنى الآية "[1] .

وسواء أكان إخراجها من جملة المنهيين يلزم منه أمرها بالالتفات أم إباحة الالتفات لها فإن هذا يؤدي إلى معنى فاسد ؛ إذ يلزم منه العقاب على فعل مباح أو مأمور به ، وهذا معنى معكوس غير متسق مع العدل الإلهي ، ومناقض لأحكام الشرع التي أنزلها الله – تعالى – .

ولتحاشي هذا المعنى الفاسد الذي أشار إليه أبو عبيد وجَّهَ العلماء هذه القراءة توجيهات يصح بها المعنى ، ومن هذه التوجيهات :

١ – أن النهي موجه للأهل جميعاً في اللفظ ، ولكنه في المعنى موجه للوط وحده ، وهذا كما يقول الرجل لحاجبه : لا يخرج فلان ، فلفظ النهي لفلان ، ومعناه للمخاطب ، أي : لا تدعه يخرج ، فكذا لا يلتفت منكم أحد إلّا امرأتك ، ومثله لا يقم أحد إلّا زيد ، معناه : انههم عن القيام إلّا زيداً [2] .

ويكون معنى الآية على هذا الوجه : يا لوط امنع أهلك إلا امرأتك من الالتفات ، أما امرأتك فلا توجه لها نهياً .

---

(١) المحرر الوجيز ١٩٦/٣ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن ١٧٩/٢ ، المحرر الوجيز ١٩٦/٣ ، التبيان في إعراب القرآن ٧١٠/٢ .

٢ – الاستثناء هنا من جملة المنهيين في قوله " لا يلتفت منكم أحد "، وهو منقطع و(إلا) هنا بمعنى (لكن) ، كأنه قال : لا يلتفت منكم أحد ، لكن امرأتك تلتفت ، فيصيبها ما أصابهم[١] .

٣ – الاستثناء من جملة المأمورين في قوله : " فأسر بأهلك " وهو استثناء منقطع ؛ لأن المراد بالأهل هنا المؤمنون فقط ، سواء أكانوا من أهل بيته أم لم يكونوا ، ووجه الرفع أنه على الابتداء ، وما بعده الخبر ، ويكون المستثنى جملة[٢] .

ويكون المعنى على هذا : فأسر بالمؤمنين الذين هم أهلك الحقيقيون إلا امرأتُك يصيبها ما أصاب قومها ، ولا يلتفت منكم أحدٌ .

٤ – الاستثناء منقطع ، لم يقصد به إخراجها من المأمور بالإسراء بهم ، ولا من المنهيين عن الالتفات لا ادعاء ولا حقيقة ، ولكن استؤنف الإخبار عنها بمعنى : لكن امرأتك يجري لها كيت وكيت ، ذهب إلى ذلك أبو شامة الدمشقي[٣] .

- قال الله – تعالى – ﴿ أصلاتك تأمرك أَن نَتْرُك مَا يعبد آبَاؤُنَا أَو أَن نَفْعل فِي أَمْوَالنَا مَا نشَاء ﴾

[هود ٨٧]

(١) ينظر : زاد المسير في علم التفسير ٣٩٢/٢ ، تفسير الفخر الرازي ٣٧/١٨ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب ص٧٨٠ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢١٦/٢ .

(٣) ينظر : إبراز المعاني من حرز الأماني ص٥٢٠ .

سبق أن السمين وغيره من العلماء الأثبات[١] منعوا أن يعطف (أن نفعل) على مفعول (تأمر) ، وهو (أن نترك) ؛ لفساد المعنى[٢] .

وإنما كان هذا المعنى فاسداً ؛ لأنه سيؤدي إلى أنه يأمرهم بأن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون من التطفيف وغيره ، وهو لم يأمرهم بهذا [٣] ، بل أمرهم بالعكس منه ؛ إذ كان يأمرهم بترك أكل أموال الناس بالباطل والبعد عن التطفيف في الميزان ، فالمعنى على هذا الوجه منقلب ومعكوس .

وقد سبق ذكر الوجوه التي يصح بها المعنى في مبحث سابق [مبحث مخالفة العقل][٤] .

- قال الله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء ٢٢]

حكى السمين عن العكبري منع نصب لفظ الجلالة على الاستثناء[٥] ،

وقد أرجع العلماء ذلك لسببين أولهما : فساد الصناعة النحوية ، والثاني فساد المعنى .

---

(١) ينظر المطلب الثاني من المبحث الأول ص٣٧ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٣٨٧/١ ، مشكل إعراب القرآن ٣٧٢/١ ، المحرر الوجيز ٢٠٠/٣ ، الدر المصون ٣٧٣/٦ ، مغني اللبيب ص ٦٨٦ ، الاتقان في علوم القرآن ٣١٠/٢ ، روح المعاني ٣١٣/٦

(٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٣٨٧/١ ، مشكل إعراب القرآن ٣٧٢/١ ، المحرر الوجيز ٢٠٠/٣ ، الدر المصون ٣٧٣/٦ ، مغني اللبيب ص٦٨٦ ، الاتقان في علوم القرآن ٣١٠/٢ ، روح المعاني ٣١٣/٦ .

(٤) ينظر ص٣٧ من هذا البحث .

(٥) ينظر : الدر المصون ١٤٣/٨

أما فساد الصناعة فيرجع إلى أن (آلهة) هنا نكرة ؛ والجمع إذا كان نكرة والكلام مثبت ، لم يستثن منه ؛ لعدم شموله للمستثنى ؛ لأنه لا عموم فيه بحيث يدخل فيه المستثنى[١] .

وهذا مبني على أن الكلام مع (لو) موجب بمنزلة (إن) الشرطية ، والدليل على أن الكلام معها موجب أنه لا يستقيم معها تفريغ الكلام ، وحذف المستثنى منه [٢] .

وهذا الفساد الصناعي يؤول إلى فساد معنوي ؛ إذ المستثنى هنا معلوم ومعين ، والمستثنى منه غير معلوم وغير معين ، ولا يجوز عقلاً إخراج المعلوم من المجهول كما لا يجوز الإخبار بالمعلوم عن المجهول .

وأما فساد المعنى – وهو ما يعنينا هنا – فقد أرجعه العلماء إلى أن النصب يثبت وجود آلهة مع الله ؛ إذ المعنى عليه سيكون : لوكان هناك آلهة بدون الله لفسدتا ، ويلزم من هذا أنه لو كان الله مع هذه الآلهة لن يحدث الفساد، وفي هذا إثبات لوجود الآلهة مع الله ؛ لأن الفساد لم يحدث ، يقول الرازي : ولا يجوز أن يكون بمعنى الاستثناء ؛ لأنا لو حملناه على الاستثناء لكان المعنى : لو كان فيهما آلهة ليس معهم الله لفسدتا ؛ وهذا يوجب بطريق المفهوم أنه لو كان فيهما آلهة مع الله فلن يحصل الفساد ، وذلك باطل"[٣] .

---

(١) ينظر التبيان في إعراب القرآن ٩١٥/٢ تفسير البيضاوي ٤٨/٤ ، تفسير النسفي ٣٩٩/٢ البحر المحيط ٤٢٠/٧، مغني اللبيب ص٩٩ ، ٦٩٦ ، تفسير أبي السعود ٦١/٦ .

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٧٧ ، شرح كتاب سيبويه للرماني ص ٥٠٥ ، الإنصاف ١/ ٢٧٢

(٣) تفسير الفخر الرازي ١٥٠/٢٢ .

وقد ساق العكبري في ذلك مثالاً موضحاً ، وهو أنه إذا قيل : لو جاءني القوم إلا زيداً لقتلتهم ، معناه أن القتل امتنع لكون زيد مع القوم ، وكذلك الأمر في الآية ، لو نصبت لكان المعنى : أن الفساد امتنع لوجود الله مع الآلهة ، وفي ذلك إثبات إله مع الله[1] .

وقد ذهب إلى هذا أيضاً جماعة من المفسرين[2] .

وهذا المعنى المذكور يعد معنى معكوساً ، ويتضاد مع المعنى المقصود من الآية ؛ إذ مقصود الآية نفي الشريك مع الله ، ودليله عدم وجود فساد في الكون .

هذا هو ما ذهبوا إليه ، ولكن إذا نظرنا إلى المثال والآية من زاوية أخرى لاختلف الفهم ، فـ(لو) هنا أفادت امتناع القتل والفساد لامتناع وجود القوم والآلهة ، فالمنفي هو مجيء القوم ووجود الآلهة ، أما ما بعد (إلا) فيثبت له عكس ما قبلها ، فمجيء زيد غير ممتنع ، ووجود الله غير منفي ، ويكون المعنى على هذا أن امتناع ونفي وجود الآلهة مترتب على امتناع الفساد ونفيه ، وبهذا نكون قد أثبتنا أنه لا توجد آلهة ، بعد ذلك جاءت (إلا) لتثبت لما بعدها عكس ما قبلها ، أي : إنها تثبت وجود الله منفرداً ، ولهذا يمكن أن يقال : إن امتناع النصب ليس بسبب فساد المعنى ، بل لسبب آخر غير فساد المعنى .

يضاف إلى هذا أن وجود (إلا) هنا ضرورة ، ولا يجوز إسقاطها ؛ وذلك لأنه إذا قيل : لو كان فيهما آلهة لفسدتا ، وسكت المتكلم ، أفاد ذلك أن عدم الفساد

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٩١٥/٢ .

(٢) ينظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ٧٣٦/٢ ، مفاتيح الغيب ١٢٧/٢٢ ، التبيان في إعراب القرآن ٩١٥/٢ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ، ٤٨١ ، تفسير البيضاوي ٤٨/٤ ، البحر المحيط ٤٢٠/٧ ، مغني اللبيب ص ٦٩٦ ، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢١٨٩/٥ ، تفسير أبي السعود ٦١/٦

يدل على عدم وجود آلهة ، وهذا قول الملحدين الذين ينكرون وجود الإله، فجاءت (إلا) لترفع ذلك ، ولتثبت وجود الله بعد نفي مطلق الآلهة .

أما ما ذكروه من أن النصب يعني أن الفساد كان سيحدث إذا وجدت الآلهة بدون الله ، ويلزم من هذا أن الفساد ممتنع إذا وجد الله مع هذه الآلهة – هذا الفهم يحتاج إلى إعادة نظر ؛ لأن هذا اللازم الذي ذكروه من وجود الآلهة مع الله منفي بحكم الواقع ، إذ الواقع الخارجي يدل على عدم وجود فساد ، وهذ يعني أن هذا اللازم – وهو وجود إله مع الله – منفي . والله أعلم .

- قال الله – تعالى – : ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾

[المؤمنون ١١٧]

أجاز العلماء في جملة (لا برهان له به) وجوهاً ثلاثة :

الأول : أن تكون اعتراضاً بين الشرط والجزاء . (١)

الثاني : أن تكون في محل جزم جواباً لـ(من) الشرطية.

وقد ضعفوا هذا الوجه لخلو الجملة من الفاء. (٢)

(١) ينظر : الكشاف ٢٠٦/٣ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٢٧/٤ ، تفسير البيضاوي ٩٧/٤ ، البحر المحيط ٥٨٩/٧ .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز ١٥٩/٤ ، البحر المحيط ٥٨٩/٧ .

الثالث : أن تكون صفة ثانية لـ(إله)[١] ، وهي صفة لازمة ، نحو قوله : ﴿ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ [الأنعام ٣٨] جيء بها للتأكيد لا تؤسس لمفهوم جديد [٢]

وقد نص السمين أن الخروج بها من التأكيد إلى التأسيس يؤدي إلى معنى فاسد[٣]

وهذا لأنها إن كانت مؤسسة كان ذكرها يفيد الاحتراز من إله آخر له برهان[٤] ، والنص على وجود إله آخر له برهان يتناقض مع المعنى المقصود من الآية ، ويمثل وجهاً معكوساً ؛ إذ المقصود من الآية الكريمة النعي على من يدعي إلهاً آخر غير الله ، لهذا وجب أن تكون الصفة جاءت للتأكيد ، ولم تأت للاحتراز والتأسيس .

- قال الله – تعالى – ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ الْأَدْبَارَ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا ﴾ [الأحزاب١٥]

(لَا يُوَلُّونَ) جملة لا محل لها من الإعراب وقعت جواب قسم ؛ لأن (عاهدوا) أجري مجرى اليمين [٥]

(١) ينظر : المحرر الوجيز ١٥٩/٤ ، التبيان في إعراب القرآن ٩٦٢/٢ ، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٢٧/٤ .

(٢) ينظر : الكشاف ٢٠٦/٣ ، مفاتيح الغيب ٥٣٥/٣ ، تفسير البيضاوي ٩٧/٤ .

(٣) ينظر : الدر المصون ٨/ ٣٧٥ .

(٤) ينظر : الكشاف ٢٠٦/٣ ، مفاتيح الغيب ٥٣٥/٣ ، تفسير النسفي ٤٨٥/٢ ، البحر المحيط ٥٨٩/٧ ، الدر المصون ٨/ ٣٧٥ .

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٥٣ ، البحر المحيط ٤٦٢/٨ ،

وقد ذكر العكبري أنه يقرأ بتشديد النون وحذف الواو على تأكيد جواب القسم بالنون[١]

وقد خطأ السمين العكبري في هذه الرواية ، فقال : " ولا أظن هذا إلا غلطاً منه " ، ثم ذكر أن هذه الرواية تحتمل احتمالين ، وكلاهما خطأ .

الاحتمال الأول : أن يقرأ مع ذلك بـ(لا) النافية ، وهذا خطأ في الصناعة النحوية ؛ لأن المضارع المنفي بـ(لا) لا يؤكد بالنون إلا في النادر.

الاحتمال الثاني : أن يقرأ مع ذلك بلام التأكيد ، وهذا أيضاً خطأ لفساد المعنى[٢] .

وإنما كان المعنى فاسداً مع هذا الاحتمال ؛ لأنه يؤدي إلى انعكاس المعنى؛ إذ يؤول إلى أنهم أقسموا على تولية الأدبار ، وهذا ضد المعنى المقصود ؛ إذ المقصود أنهم عاهدوا على الثبات وعدم التولية ، هذا هو المنتظر منهم .

- قال الله – تعالى – : ﴿ لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى وَيُقْذَفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ﴾ [الصافات ٨]

ذهب السمين إلى أن جملة (لا يسَّمَّعُون) لا يجوز أن تكون صفة لـ(شيطان) أو حالاً منه ، ولا أن تكون مستأنفة استئنافاً بيانياً[٣] ؛ والعلة في ذلك فساد المعنى[٤] .

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٥٣ ، ولم أقع على من قرأ بها .

(٢) ينظر : الدر المصون ١٠٣/٩ ، اللباب في علوم القرآن ٥١٩/١٥

(٣) يقصد بالاستئناف عند البيانيين ما كان جواباً لسؤال مقدر . ينظر : مغني اللبيب ص٥٠٠

(٤) ينظر : الدر المصون ٩/ ٢٩٣

وما نص على فساده السمين أجازه العكبري حين قال : " وموضع الجملة جر على الصفة ، أو نصب على الحال ، أو مستأنف "[١]

هذا وقد نص كثير من العلماء على منع ما أجازه العكبري ؛ أما الوصف والحال فقد عللوا منعه بأن الحفظ من شياطين لا يستمعون لا معنى له[٢] .

هذا وقد رد ابن هشام احتمالية أن تكون حالاً مقدرة ، أي : وحفظاً من كل شيطان مارد مقدراً عدم سماعه بعد الحفظ ، بأن الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ، كالمرور به في قولك : مررت برجل معه صقر صائداً به غداً ، أي : مقدراً حال المرور به أن يصيد به غداً ، والشياطين لا يقدرون عدم السماع ، ولا يريدونه [٣].

وأما الاستئناف البياني فهو أيضاً غير مقبول ؛ لأن سائلاً لو سأل : لم تحفظ من الشياطين ؟ فأجيب بأنهم لا يسمعون – لم يستقم[٤] .

مما سبق يتضح أن فساد المعنى مع الوصفية والحالية والاستئناف البياني يرجع إلى التضاد والانعكاس الذي يطرأ على المعنى مع هذه الوجوه ؛ إذ المعنى الصحيح مضمونه أن السماء حفظت من الشياطين الماردة التي تصعد ، وتسترق السمع ، ومع تقدير الوصف يكون المعنى : حفظت السماء من الشياطين الماردة التي لا تسمع ، ومع الحالية يكون المعنى : حفظت السماء من الشياطين الماردة

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١٠٨٨/٢

(٢) ينظر : الكشاف ٣٥/٤ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٧٣/٥ ، ٣٧٤ ، تفسير البيضاوي ٦/٥ ، البحر المحيط ٩٢/٩ ، مغني اللبيب ص٥٠٢ ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري ص ٤٩.

(٣) ينظر : مغني اللبيب ص٥٠٢ ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ٤٩

(٤) ينظر : الكشاف ٣٥/٤ ، البحر المحيط ٩٢/٩ ، مغني اللبيب ص٥٠٢

حالة كونها غير سامعة ، ومع الاستئناف البياني ، يكون المعنى : حفظت السماء من الشياطين المادة ؛ لأنها لا تسمع ، ولا شك أن هذه التقديرات هي عكس المعنى المقصود .

وللفرار من هذه التقديرات الفاسدة يرى العلماء أن جملة (لا يسمعون) جملة مستأنفة ومنقطعة عما قبلها ، لا محل لها من الإعراب ، سيقت لتوضح ما يكون عليه هؤلاء المردة بعد حفظ السماء منهم ، وأنهم لا يتمكنون من الاستماع والاسترق[1] .

- قال الله – تعالى – : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ [غافر ١٠]

منع السمين أن يكون(إذ) منصوباً بـ(مقتكم) ؛ معللاً ذلك بأنهم لم يمقتوا أنفسهم وقت دعائهم إلى الإيمان ، وإنما يكون مقتهم لأنفسهم يوم القيامة[2] .

وقد سبقه إلى هذا المنع كثير من العلماء الأثبات معللين لذلك بفساد المعنى ؛ لأن الدعوة للإيمان كانت في الدنيا ، أما مقتهم أنفسهم فسيكون في الآخرة[3] .

---

(١) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١٤٠/١ ، الكشاف ٣٥/٤ ، مفاتيح الغيب ٣٢٠/٢٦ ، تفسير البيضاوي ٦/٥ ، تفسير النسفي ١١٧/٣ ، البحر المحيط ٩١/٩ ، الدر المصون ٢٩٣/٩

(٢) ينظر : الدر المصون ٤٦١/٩ .

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٦٣٥/٢ ، غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٠٢٧/٢ ، إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج ٦٤٠/٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٢٩/٢ ، التبيان في إعراب القرآن ١١١٦/٢ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٧٩/٥ ، تفسير البيضاوي ٥٣/٥ .

والمعنى على هذا الوجه الممنوع : لمقت الله لكم في الدنيا أكبر من مقتكم أنفسكم في الدنيا حين دعيتم للإيمان فكفرتم ، وهذا معنى معكوس ، وفيه قلب للمعنى ؛ إذ إنهم في الدنيا لم يمقتوا أنفسهم ، بل كانوا على العكس من ذلك ، كانوا معجبين بأنفسهم وبأفعالهم ، ويرون أنفسهم أعظم وأجل من أن يؤمنوا لبشر مثلهم .

وقد أشار البيضاوي إلى إمكانية تصحيح هذا الوجه ، وهو أن يكون تعليق (إذ) بالمقت الثاني ، على سبيل المجاز، فيكون كقولهم : الصيفَ ضيعتِ اللبن[1] .

وقد بسط الشهاب كلام البيضاوي فذكر أنه مجاز بتنزيل وقوع السبب ، وهو كفرهم وقت الدعوة منزلة وقوع المسبب ، وهو مقتهم لأنفسهم حين عاينوا ما حل بهم بسببه ؛ إذ المقت الذي ظرفه الآخرة مسبب عن الكفر الذي ظرفه الدنيا زمن الدعوة ، ثم جعل وقت الدعوة في الدنيا الذي هو ظرف للسبب – وهو الكفر – ظرفاً للمسبب الذي هو المقت بتخيل أنه وقع فيه ، فهو تجوز في النسبة الظرفية ؛ إذ جعل ظرف السبب ظرفاً للمسبب ؛ لتخيل أنه وقع فيه ، ويلزمه تشبيه الوقوع بالوقوع ، أو هو استعارة تمثيلية .[2]

أما تعلق (إذ) بـ(مقت الله) فقد أجازه الزمخشري ، ويكون المعنى عليه : أنه يقال لهم يوم القيامة : كان الله يمقت أنفسكم الأمارة بالسوء والكفر ، حين كان الأنبياء يدعونكم إلى الإيمان ، فتأبون قبوله وتختارون عليه الكفر أشد مما تمقتونهن اليوم وأنتم في النار إذ أوقعتكم فيها باتباعكم هواهن[3]

---

(١) ينظر تفسير البيضاوي ٥٣/٥ ، والمثل ورد في : الأمثال لأبي عبيد ص ٢٤٧ ، جمهرة الأمثال للعسكري ٥٧٥/١ .

(٢) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٣٦٠/٧ .

(٣) ينظر : الكشاف ١٥٤/٤ .

ومنعه غيره من العلماء الأجلاء ، وذلك لوجود مانع صناعي ؛ حيث فصل بين المصدر ومعموله (إذ) بالخبر (أكبر) ، وهو أجنبي[١] ، ولأن الإخبار عنه يؤذن بتمامه ، وما يتعلق به يؤذن بنقصانه [٢] .

بل إن أبا حيان اشتد على الزمخشري فذكر أن هذا من ظواهر علم النحو التي لا تكاد تخفى على المبتدئين ، فضلاً عما تدعي العجم أنه في العربية شيخ العرب والعجم [٣].

وقد حاول السمين الاعتذار للزمخشري فقال : " مثل هذا لا يخفى على أبي القاسم ، وإنما أراد أنه دال على ناصبه ، وعلى تقدير ذلك فهو مذهب كوفي قال به ، أو لأن الظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره ، وأي غموض في هذا حتى ينحي عليه هذا الإنحاء ؟ "[٤]

وللفرار من هذه الموانع التي تمنع من تعلق (إذ) بالمقت الأول أو المقت الثاني أوجب العلماء الأثبات أن تتعلق (إذ) بفعل محذوف يدل عليه

(١) ينظر : الخصائص ٢٥٩/٣ ، الهداية إلى بلوغ النهاية ٦٤٠٧/١٠ ، غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٠٢٧/٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٢٨/٢ .
(٢) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٣٢٨/٢ ، تفسير النسفي ٢٠٢/٣ .
(٣) ينظر : البحر المحيط ٢٤٠/٩
(٤) الدر المصون ٤٦١/٩ .

(مقت الله)[١] ، والتقدير : مَقَتَكُم الله إذ ...[٢] ، أو يكون تقديره : اذكروا إذ ... [٣]

- .قال الله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّـهِ قُرْبَانًا آلِهَةً بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ وَذَٰلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾

[الأحقاف ٢٨]

ذكر العلماء في (قرباناً) عدة وجوه إعرابية :

الوجه الأول : أنه حال ، والمفعول الأول لـ(اتخذ) محذوف ، و(آلهة) هو المفعول الثاني ، والمعنى : فهلا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة مُتَقَرَّباً بهم [٤] .

الوجه الثاني : أنه مفعول لأجله ، والمفعول الأول محذوف ، و(آلهة) هو المفعول الثاني[٥] ، والتقدير: فهلا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة من دون الله تقرباً إليه – جل ذكره –[٦] .

الوجه الثالث : أنه منصوب على المصدرية ، والمفعول الأول لـ(اتخذ) محذوف ، و(آلهة) هو المفعول الثاني .

---

(١) ينظر : الخصائص ٢٥٩/٣ ، مشكل إعراب القرآن ٦٣٤/٢ ، غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٠٢٧/٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٢٩/٢ ، التبيان في إعراب القرآن ١١١٦/٢ ، الدر المصون ٩/ ٤٦١

(٢) ينظر : الخصائص ٢٥٩/٣ ، غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٠٢٧/٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٢٩/٢ ، التبيان في إعراب القرآن ١١١٦/٢ ، الدر المصون ٩/ ٤٦١ .

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٦٣٤/٢ ، الدر المصون ٩/ ٤٦١.

(٤) ينظر : الكشاف ٣١٠/٤ ، المحرر الوجيز ١٠٣/٥ ، الدر المصون ٩/ ٦٧٧ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١١٤/٤ ، مشكل إعراب القرآن ٦٦٩/٢ ، الدر المصون ٦٧٧/٩ .

(٦) ينظر : الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦١٣/٥ .

الوجه الرابع : أنه مفعول ثان لـ(اتخذ) ، و(آلهة) بدل منه [١].

هذا وقد منع الزمخشري أن يكون (آلهة) بدلاً من (قرباناً) معللاً ذلك بفساد المعنى ، ولم يذكر وجه فساده[٢] .

وقد حكى السمين هذا المنع عن الزمخشري ، ووجهه بأن القربان اسم لما يتقرب به إلى الإله ، فلو جُعِلَ مفعولاً ثانياً ، وكانت (آلهة) بدلاً منه لزم أن يكون الشيء المتقرب به آلهة ، والفرض أنه غير الآلهة، بل هو شيء يتقرب به إليها ، فهو غيرها ، فكيف تكون الآلهة بدلاً منه ؟ هذا ما لا يجوز[٣] .

ووجه فساده عند ابن هشام يرجع إلى أن في ذم المشركين على اتخاذهم قرباناً من دون الله حثاً على أن يتخذوا الله – سبحانه – قرباناً ، ومثله إذا قيل: أتتخذ فلاناً معلماً دوني ، ففي هذا أمر له أن يتخذه معلماً له ، والله تعالى يتقرب إليه بغيره ، ولا يتقرب به إلى غيره – سبحانه – .[٤]

وهذا معنى معكوس يتناقض مع ما تستحقه الذات الإلهية من الكمال المطلق .

ويمكن أن يجاب عن هذا بأمرين :

الأول : هذا الفهم تجاهلَ أن (آلهة) بدل من (قرباناً) ، وعلى هذا يكون مناط الذم أنهم اتخذوا الأصنام قرباناً آلهة من دون الله ، ويترتب عليه أنه يحثهم على اتخاذ الله قرباناً إلهاً دون هذه الأصنام .

---

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١١٤/٤ ، مشكل إعراب القرآن ٦٦٩/٢ ، المحرر الوجيز ١٠٣/٥ ، الدر المصون ٦٧٧/٩ .

(٢) ينظر : الكشاف ٣١٠/٤ .

(٣) ينظر : الدر المصون ٦٧٧/٩ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب ص ٦٩٦ ، روح المعاني ١٨٥/١٣ .

الثاني : التقرب بالله يكون فاسداً إذا كان التقرب بالله إلى غير الله ، أما التقرب بالله إلى الله فهو سائغ ومقبول ، والتقرب بالله يقصد به التقرب بعبادته وطاعته ، ويكون هذا كاستعاذة الرسول – صلى الله عليه وسلم – بالله من الله حين قال : وأعوذ بك منك[1] ، وقد أشار الآلوسي لهذا فقال : " وجنح بعضهم إلى أنه يصح أن يقال : الله – تعالى – يتقرب به أي برضاه – تعالى – والتوسل به – جل وعلا – " [2] . وبهذا يكون المعنى صحيحاً – والله أعلم –

---

(١) جزء من دعاء للنبي صلى الله عليه وسلم وقد ورد في الأدب المفرد للبخاري ص١٩٥، صحيح مسلم ٣٥٢/١ ، وتمامه : " اللهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ " .

(٢) روح المعاني ١٨٦/١٣ .

المطلب الرابع
المخالفة العقدية

- قال الله – تعالى – ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾

[الأنعام ٥٩]

نسب السمين للجرجاني والعكبري أن الكلام تم عند قوله : " ولا يابس " ؛ لأنه لو اتصل بما قبله لفسد المعنى ؛ إذ يكون قد استثنى من المستثنى ، فيخرج ما كان في الكتاب المبين عن حد المعرفة ، وهذا غير مراد [١] .

وإذا كان الجرجاني والعكبري قد اتفقا في منع أن يكون قوله : " في كتاب مبين " متصلاً بما قبله فإنهما اختلفا في التقدير .

أما الجرجاني فقد ذهب إلى أن (إلا) بمعنى الواو ، والتقدير عنده : وهو في كتاب مبين[٢] .

وما ذهب إليه الجرجاني من جواز مجيء (إلا) بمعنى الواو عند تكرر (إلا) ، ولم يمكن حمل ما بعدها على ما قبلها – قال به الصيمري ومجد الدين بن الأثير[٣] .

وأما العكبري فقد جعل الاستثناء منقطعاً ، وقدر مبتدأ محذوفاً ، أي : إلا هو في كتاب مبين[٤] .

---

(١) ينظر : الدر المصون ٦٦٢/٤

(٢) ينظر : الدر المصون ٦٦٢/٤

(٣) ينظر : التبصرة والتذكرة ٣٧٩/١ ، البديع في علم العربية ٢٣٤/١ ، ٢٣٥

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٥٠٢/١

وما ذهب إليه العكبري سبقه إليه أبو البركات الأنباري حيث نص على أن الاستثناء منقطع ، وأن التقدير : إلا هو كائن في كتاب مبين ؛ لأنه إن لم يكن هذا التقدير كان يجب ألا يعلم ما في الكتاب[١]

يفهم مما سبق أن مبعث منع اتصال ما بعد (إلا) بما قبلها هو المعنى الفاسد الذي يؤدي إلى أن يكون هناك شيء لا يعلمه الله – تعالى – ، وهذا معنى معكوس ، بل إنه قول مخالف للعقيدة ، ويؤدي لمن يقول به إلى الكفر والخروج من الدين ، نسأل الله العفو والعافية في الدين والدنيا والآخرة .

وإذا كان الصيمري والجرجاني والأنباري والعكبري قد رأوا انقطاع الكلام وعدم اتصاله فإن الجمهور يرون اتصاله ، وقد وجهوه وجوهاً تسلم من التأدية إلى معنى فاسد ، ومن هذه الوجوه :

١ – ذهب الزمخشري وجماعة معه أن (حبة) و(رطب) و(يابس) معطوفة على (ورقة) ، وداخلة في حكمها ، كأنه قيل : وما يسقط من شيء من هذه الأشياء إلا يعلمه ، وقوله : "إلا في كتاب مبين " كالتكرير لقوله : " إلا يعلمها " ؛ لأن معنى (إلا يعلمها) ومعنى (إلا في كتاب مبين) واحد ، والكتاب المبين علم الله – تعالى– أو اللوح المحفوظ [٢]

٢ – كل من (حبة) و(رطب) و(يابس) معطوف على قوله : " من ورقة " والاستثناء الأول منسحب عليها ، و(إلا في كتاب مبين) جارٍ مجرى التوكيد للاستثناء الأول ، كما تقول : ما جاءني من رجل إلا أكرمته ولا امرأة ، فالمعنى : إلا أكرمتها ، ولكنه

(١) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٣٢٤/١

(٢) ينظر : الكشاف ٣١/٢ ، تفسير النسفي ٥١٠/١ ، روح المعاني ١٦٣/٤

لما طال الكلام أعيد الاستثناء على سبيل التوكيد ، وحسنه كونه فاصلة رأس آية [١] .

٣ – كل من (حبة) و(رطب) و(يابس) معطوف على قوله : " من ورقة " و(إلا في كتاب مبين) بدل من (إلا يعلمها)[٢] ، وهو بدل كلٍّ ، إن أريد بالكتاب المبين علم الله – سبحانه وتعالى – ، أو بدل اشتمال إن أريد به اللوح المحفوظ[٣] .

- قال الله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء ٢٢]

سبق في مطلب انعكاس المعنى[٤] أن السمين حكى عن العكبري منع نصب لفظ الجلالة على الاستثناء[٥] .

وسبق أن العلماء أرجعوا ذلك لسببين أولهما : فساد الصناعة النحوية ، والثاني فساد المعنى .

أما فساد الصناعة فيرجع إلى أن (آلهة) هنا نكرة ؛ والجمع إذا كان نكرة ، والكلام مثبت ، لا يستثنى منه ؛ لعدم شموله للمستثنى ؛ لأنه لا عموم فيه بحيث يدخل فيه المستثنى[٦] .

---

(١) ينظر : البحر المحيط ٥٣٦/٤ ، الدر المصون ٦٦٣/٤

(٢) ينظر : الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٠٠/٢ ، أمالي ابن الحاجب ٢٣٢/١

(٣) ينظر : تفسير البيضاوي ١٦٥/٢ ، فتح القدير ١٤١/٢ ، روح المعاني ١٦٣/٤

(٤) ينظر ص٨١ من هذا البحث

(٥) ينظر : الدر المصون ١٤٣/٨

(٦) ينظر التبيان في إعراب القرآن ٩١٥/٢ تفسير البيضاوي ٤٨/٤ ، تفسير النسفي ٣٩٩/٢ ، البحر المحيط ٤٢٠/٧، مغني اللبيب ص٩٩ ، ٦٩٦ ، تفسير أبي السعود ٦١/٦ .

وهذا مبني على أن الكلام مع (لو) موجب بمنزلة (إن) الشرطية ، والدليل على أن الكلام معها موجب أنه لا يستقيم معها تفريغ الكلام ، وحذف المستثنى منه [(١)] .

وأما فساد المعنى – وهو ما يعنينا هنا – فقد أرجعه العلماء إلى أن النصب يثبت وجود آلهة مع الله ؛ إذ المعنى عليه سيكون : لو كان هناك آلهة بدون الله لفسدتا ، ويلزم من هذا أنه لو كان الله مع هذه الآلهة لن يحدث الفساد وفي هذا إثبات لوجود الآلهة مع الله ؛ لأن الفساد لم يحدث ، يقول الفخر الرازي : " ولا يجوز أن يكون بمعنى الاستثناء ؛ لأنا لو حملناه على الاستثناء لكان المعنى : لو كان فيهما آلهة ليس معهم الله لفسدتا ؛ وهذا يوجب بطريق المفهوم أنه لو كان فيهما آلهة مع الله فلن يحصل الفساد ، وذلك باطل"[(٢)] .

وهو ما وضحه العكبري في هذا المثال إذا قيل : لو جاءني القوم إلا زيداً لقتلتهم ، معناه أن القتل امتنع لكون زيد مع القوم ، وكذلك الأمر في الآية لو نصبت لكان المعنى : أن الفساد امتنع لوجود الله مع الآلهة ، وفي ذلك إثبات إله مع الله[(٣)] .

وقد ذهب إلى هذا أيضاً جماعة من المفسرين[(٤)] .

---

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٧٧ ، شرح كتاب سيبويه للرماني ص ٥٠٥ ، الإنصاف ١/ ٢٧٢

(٢) تفسير الفخر الرازي ١٥٠/٢٢ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٩١٥/٢ .

(٤) ينظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ٧٣٦/٢ ، مفاتيح الغيب ١٢٧/٢٢ ، التبيان في إعراب القرآن ٩١٥/٢ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ، ٤٨١ ، تفسير البيضاوي ٤٨/٤ ، البحر المحيط ٤٢٠/٧ ، مغني اللبيب ص ٦٩٦ ، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢١٨٩/٥ ، تفسير أبي السعود ٦١/٦

وإثبات وجود إله مع الله يتناقض مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية ، ويتناقض مع العقيدة الشريفة التي تفرد الله سبحانه بالوحدانية

هذا بالإضافة إلى ما سبق ذكره في المبحث السابق من أن المعنى المذكور يعد معنى معكوساً ، ويتضاد مع المعنى المقصود من الآية ؛ إذ مقصود الآية نفي الشريك مع الله ، ودليله عدم وجود فساد في الكون[١] .

- قال الله – تعالى – : ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾

[المؤمنون ١١٧]

سبق أن ذكرنا في مطلب قلب المعنى وانعكاسه[٢] أن العلماء أجازوا في جملة (لا برهان له به) ثلاثة وجوه :

الأول : أن تكون اعتراضاً بين الشرط والجزاء[٣] .

الثاني : أن تكون في محل جزم جواباً لمن الشرطية .

وقد ضعفوا هذا الوجه لخلو الجملة من الفاء[٤] .

(١) ينظر ص٨١ من البحث

(٢) ينظر : ص٨١ من هذا البحث

(٣) ينظر : الكشاف ٢٠٦/٣ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٢٧/٤ ، تفسير البيضاوي ٩٧/٤ ، البحر المحيط ٥٨٩/٧ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز ١٥٩/٤ ، البحر المحيط ٥٨٩/٧ .

الثالث : أن تكون صفة ثانية لإله[١] ، وهي صفة لازمة ، نحو قوله : ﴿ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ [الأنعام ٣٨] ، جيء بها للتأكيد ، لا تؤسس لمفهوم جديد [٢] .

وقد نص السمين على أن الخروج بها من التأكيد إلى التأسيس يؤدي إلى معنى فاسد[٣] .

وهذا لأنها إن كانت مؤسسة كان ذكرها يفيد الاحتراز من إله آخر له برهان[٤] .

والنص على وجود إله آخر له برهان يتناقض مع العقيدة الإسلامية التي تقوم على الوحدانية ، والتي نعت على المشركين الذين أشركوا مع الله غيره ، هذا بالإضافة إلى ما سبق توضيحه في المطلب السابق من أن إثبات الإله الآخر يتناقض مع المعنى المقصود من الآية ، ويمثل وجهاً معكوساً ؛ إذ المقصود من الآية الكريمة النعي على من يدعي إلهاً آخر غير الله ، لهذا وجب أن تكون الصفة جاءت للتأكيد ، ولم تأت للاحتراز والتأسيس .

- **قال الله – تعالى – ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف ٨٤]**

---

(١) ينظر : المحرر الوجيز ١٥٩/٤ ، التبيان في إعراب القرآن ٩٦٢/٢ ، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٢٧/٤ .

(٢) ينظر : الكشاف ٢٠٦/٣ ، مفاتيح الغيب ٥٣٥/٣ ، تفسير البيضاوي ٩٧/٤ .

(٣) ينظر : الدر المصون ٨/ ٣٧٥ .

(٤) ينظر : الكشاف ٢٠٦/٣ ، مفاتيح الغيب ٥٣٥/٣ ، تفسير النسفي ٤٨٥/٢ ، البحر المحيط ٥٨٩/٧ ، الدر المصون ٨/ ٣٧٥ .

حكى السمين أن العكبري يمنع جعل (إله) مبتدأ و(في السماء) خبره ، والجملة صلة الموصول ، ويمنع أيضاً أن يكون (في السماء) صلة الموصول ، و(إله) بدل من الضمير المستتر في شبه الجملة العائد على الموصول .[١]

وما حكاه السمين عن العكبري مذكور في التبيان حيث نص العكبري على منع أن يكون (إله) مبتدأ ، و(في السماء) خبره ، أو أن يجعل (إله) مرفوعاً بما تعلق به الجار والمجرور من الاستقرار، وهذا المنع سببه خلو الصلة من عائد يعود إلى (الذي) ، وهذا سبب صناعي ، وهناك سبب آخر يتعلق بالمعنى ، وهو أن قوله : و(في الأرض إله) سيصير جملة اسمية منقطعة عما قبلها ، وإذا انقطع الكلام عما قبله كان المعنى : إن في الأرض إلهاً[٢] .

وذكر ابن هشام أن انقطاع (وفي الأرض إله) المؤدي إلى فساد المعنى متوقف على النظر إلى الواو ، فإن كانت استئنافية كانت هذه الجملة منقطعة عما قبلها ، وإن كانت عاطفة كان في هذه الجملة ما في جملة (في السماء إله) من الفساد الصناعي ؛ حيث تخلو جملة الصلة من الضمير العائد [٣] .

وإثبات ألوهية أخرى لغير الله في الأرض مخالف للعقيدة الإسلامية التي تقوم على إفراده – تعالى – بالألوهية والربوبية ونفي الولد والشريك عنه – تعالى – ، فأول الأركان الخمسة التي يقوم عليها الإسلام شهادة ألا إله إلا الله ، والمسلم لا يكون مسلماً إلا إذا شهد ألا إله إلا الله ، ومن أجل هذا كان قوله : (وفي الأرض إله) داخلاً فيما قبله ، ومعطوفاً عليه ، وليس منقطعاً ولا مؤسساً لمعنى آخر، يتخالف مع العقيدة الإسلامية .

---

(١) ينظر : الدر المصون ٩/٦١٠ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/١١٤٢ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ص٥٦٧ .

هذا ، وقد ذكر العلماء وجهين يصح معهما المعنى ، وهما :

١ – (إله) خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره (هو) ، والجار والمجرور يتعلقان بـ(إله) ؛ لأنه في معنى الموحد ، والجملة صلة (الذي)[١] .

ولا يخفى أن العائد على الموصول هنا هو المبتدأ المحذوف ، والذي سوغ حذفه مع أنه عائد مرفوع طول الصلة بالجار والمجرور والعطف[٢] .

٢ – الجار والمجرور صلة الذي ، و(إله) خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره (هو) ، وجملة (هو إله) بيان للصلة[٣] .

- قال الله – تعالى – : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ *مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾. [الفلق ١ ، ٢]

قرئ في الشواذ : (من شرٍ) بالتنوين[٤] على أن (ما) نافية .

وقد حكى السمين عن العكبري أن جعل (ما) نافية فاسد من جهة الصناعة ومن جهة المعنى[٥].

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٢١ ، إعراب القرآن للنحاس ٨١/٤ ، غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢/ ١٠٦٩ ، الكشاف ٤/ ٢٦٧ ، التبيان في إعراب القرآن ١١٤٢/٢ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥/ ٥٦٥ ، تفسير النسفي ٢٨٣/٣ ، ٢٨٤ ، البحر المحيط ٣٩١/٩ ، الدر المصون ٦٠٩/٩ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢٩٥/١ ، شرح التسهيل ٢٠٧/١ ، توضيح المقاصد والمسالك ٤٥١/١ ، تمهيد القواعد ٧٠٣/٢ ، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٢٩/٢ .

(٣) ينظر : الكشاف ٤/ ٢٦٧ ، تفسير الفخر الرازي ٢٧/ ٢٣٣ .

(٤) نسبت لعمرو بن فائد وعمرو بن عبيد . ينظر : مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ص١٨٣ ، مشكل إعراب القرآن ٦١٥/٢ ، ٦١٦

(٥) ينظر : الدر المصون ١١/ ١٥٨

ولم يحدد العكبري وجهاً لفساد المعنى ، أما فساد الصناعة فقد علله بأن ما في حيز (ما) لا يتقدم عليها[١] ، وهذا بناء على أن (من شرٍ) يتعلق بـ(خلق).[٢]

وقد نص العلماء على أن فساد المعنى يرجع إلى أمرين :

الأمر الأول : أنه يقحم النفي في مقام الاستعاذة ، وفي هذا خروج بالكلام عن سياقه ، وهذا بناء على أن (من شر) لا يتعلق بـ(أعوذ)[٣]

الأمر الثاني : أن فيه نفي خلق الله للشر ، وهذا مخالف لما عليه أهل السنة من أن الله خالق كل شيء[٤] .

وقد وجهت هذه القراءة توجيهات يصح معها المعنى :

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١٣١٠/٢

(٢) ويظهر من تقدير الشوكاني في فتح القدير ٦٣٩/٥ أن الجار والمجرور متعلق بـ(أعوذ) وجملة (ما خلق) في محل جر صفة ؛ إذ التقدير عنده : من شرٍ لم يخلقه ، وهو ما صرح به الألوسي صراحة حيث قال في روح المعاني ٥٢٠/١٥ : " وحملوا (ما) على النفي ، وجعلوا الجملة في موضع الصفة ، أي : من شرٍ ما خلقه الله – تعالى – ولا أوجده "، إلا أن السمين أبطل هذا التوجيه فقال في الدر ١٥٨/١١ : " ولا يقال : إن (من شر) متعلق بـ (أعوذ) وحذف مفعول (خلق) ؛ لأنه خلاف الأصل "

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٨٥٥/٢ ، النكت في القرآن الكريم لابن فضال ص ٥٨١

(٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٦١٦/٢ ، المحرر الوجيز ٥٣٨/٥ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦/ ٤٨٨

التوجيه الأول : أن (ما) مصدرية ، وهي وما بعدها في تأويل مصدر وقع بدلاً من (شر) ، أي من خلقه[١] ، ويرى بعض العلماء أن هناك مضافاً محذوفاً ، وأن التقدير: من شرِ شرِ خلقه ، حذف الثاني لدلالة الأول عليه [٢] .

التوجيه الثاني : أن (ما) صلة ، وجملة (خلق) في محل جر صفة لـ(شر)[٣] .

(١) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٥٤٨/٢ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٨٩/٦ ، التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٣١٠

(٢) ينظر : تفسير النسفي ٦٩٧/٣ ، البحر المحيط ٥٧٥/١٠ ، مغني اللبيب ص٦٩٩

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١٣١٠/٢ ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٨٩/٦ ، تفسير النسفي ٦٩٧/٣

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد

فمن أهم النتائج التي خرج بها البحث :

- حرص العلماء على الربط بين صحة المعنى والتوجيه الإعرابي ، فهم لا يسلمون بكل وجه مزعوم ، بل ينظرون فيه ، أهو يتواكب مع المعنى أم أنه يدل على معنى فاسد .
- يقتصر العلماء أحياناً على ذكر أن المعنى فاسد ، ولا يقومون بتحليل هذا الفساد ، ولا يذكرون وجهه ، أو الداعي إلى فساده ، وذلك اعتماداً على وضوحه لدى القارئ .
- في أغلب المواضع التي ذكرها السمين الحلبي – والتي تشتمل على وجوه مبنية على معنى فاسد – كان السمين حاكياً لها ، أو موافقاً لغيره فيها .
- تبين أن الفساد قد يأتي من داخل المعنى ، وقد يكون في نفسه سليماً ومسلماً به إلا أن الفساد طرأ عليه من داعٍ خارجي .
- أمكن استنباط ستة دواعٍ تجعل المعنى فاسداً ، هذه الدواعي اثنان منها ينبعان من المعنى نفسه ، وأربعة منها تأتي من داعٍ خارج عن المعنى .
- أما الدواعي الداخلية فتتمثل في :
  * اضطراب المعنى وعدم استقامته .
  * مخالفة المعنى للعقل .

  وأما الدواعي الخارجية فتتمثل في :
  * مخالفة المعنى للسياق .
  * مخالفة المعنى لواقع الحقائق المقررة .

* قلب المعنى وانعكاسه .

* مخالفة المعنى للعقيدة .

- أمكن رؤية بعض المعاني التي قيل : إنها فاسدة في صورة تقربها من الصحة ، وذلك في موضعين :

الموضع الأول : قوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ [الأنبياء ٢٢] ؛ حيث منع العلماء نصب لفظ الجلالة على الاستثناء ؛ لأنه يثبت وجود آلهة مع الله ؛ إذ المعنى عليه سيكون : لوكان هناك آلهة بدون الله لفسدتا ، ويلزم من هذا أنه لو كان الله مع هذه الآلهة لن يحدث الفساد ، وفي هذا إثبات لوجود الآلهة مع الله ؛ لأن الفساد لم يحدث ، وقد سيق في ذلك مثال موضح ، وهو أنه إذا قيل : لو جاءني القوم إلا زيداً لقتلتهم ، معناه أن القتل امتنع لكون زيد مع القوم.

ولكن عند النظر إلى المثال والآية من زاوية أخرى يختلف الفهم ، فـ(لو) هنا أفادت امتناع القتل والفساد لامتناع وجود القوم والآلهة ، فالمنفي هو مجيء القوم ووجود الآلهة ، أما ما بعد (إلا) فيثبت له عكس ما قبلها ، فمجيء زيد غير ممتنع ، ووجود الله غير منفي ، ويكون المعنى على هذا : أن امتناع ونفي وجود الآلهة مترتب على امتناع الفساد ونفيه ، وبهذا يكون قد ثبت أنه لا توجد آلهة ، بعد ذلك جاءت (إلا) لتثبت لما بعدها عكس ما قبلها ، أي : إنها تثبت وجود الله منفرداً ، ولهذا يمكن أن يقال : إن امتناع النصب ليس بسبب فساد المعنى ، بل لسبب آخر غير فساد المعنى .

يضاف إلى هذا أن وجود (إلا) هنا ضرورة ، ولا يجوز إسقاطها ؛ وذلك لأنه إذا قيل : لو كان فيهما آلهة لفسدتا ، دل هذا على نفي الإله مطلقاً ، وهذا كلام الملحدين الذين ينكرون وجود الإله ، فجاءت (إلا) لترفع ذلك ، ولتثبت وجود الله بعد نفي مطلق الآلهة .

الموضع الثاني : في قوله تعالى : فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ وَذَلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ [الأحقاف ٢٨] ، حيث منع الزمخشري أن يكون (آلهة) بدلاً من (قرباناً) معللاً ذلك بفساد المعنى ، ولم يذكر وجه فساده .

ووجه فساده أن في ذم المشركين على اتخاذهم قرباناً من دون الله حثاً على أن يتخذوا الله – سبحانه – قرباناً ، ومثله إذا قيل : أتتخذ فلاناً معلماً دوني ففي هذا أمر له أن يتخذه معلماً له ، والله تعالى يتقرب إليه بغيره ، ولا يتقرب به إلى غيره – سبحانه – .

وهذا معنى معكوس يتناقض مع ما تستحقه الذات الإلهية من الكمال المطلق .

وأمكن تصحيح هذا المعنى بأمرين :

الأول : هذا الفهم تجاهلَ أن (آلهة) بدل من (قرباناً) ، وعلى هذا يكون مناط الذم أنهم اتخذوا الأصنام قرباناً آلهة من دون الله ، ويترتب عليه أنه يحثهم على اتخاذ الله قرباناً إلهاً دون هذه الأصنام .

الثاني : التقرب بالله يكون فاسداً إذا كان التقرب بالله إلى غير الله ، أما التقرب بالله إلى الله فهو سائغ ومقبول ، والتقرب بالله معناه التقرب بعبادة الله وطاعته ، ويكون هذا كاستعاذة الرسول – صلى الله عليه وسلم – بالله من الله حين قال : " وأعوذ بك منك" ، وبهذا يكون المعنى صحيحاً .

وفي الختام أرجو أن أكون من الذين قرأوا ففهموا ، ونظروا فوعوا ؛ وإلا فإن كل كلام يؤخذ منه ويرد ، وسبحان من له الكمال ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

قائمة المصادر

١.. إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي – دار الكتب العلمية

٢.. الاتقان في علوم القرآن للسيوطي – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م

٣.. الأدب المفرد للبخاري – حققه وقابله على أصوله سمير بن أمين الزهيري – مستفيدًا من تخريجات وتعليقات العلامة الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني – مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض – الطبعة الأولى – ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م

٤.. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي – تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد – مراجعة رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة: الأولى – ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م

٥.. أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني – تحقيق الشيخ محمود محمد شاكر – مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة

٦.. الأصول في النحو لابن السراج – عبد الحسين الفتلي – طبعة مؤسسة الرسالة – لبنان – بيروت

٧.. الأضداد لابن الأنباري – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – طبعة المكتبة العصرية – بيروت – لبنانى– ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م

٨.. إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج – تحقيق إبراهيم الإبياري – طبعة دار الكتب الإسلامية – دار الكتاب المصري –القاهرة – دار الكتاب اللبناني – بيروت .

٩.. إعراب القرآن للنحاس – وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم – طبعة منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية، بيروت – الطبعة الأولى – ١٤٢١ هـ

١٠.. أمالي ابن الحاجب – دراسة وتحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة – طبعة دار عمار – الأردن – دار الجيل – بيروت – ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م

١١.. الأمثال لأبي عبيد – تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش – طبعة دار المأمون للتراث – الطبعة الأولى – ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م

١٢.. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري – ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد – طبعة دار الفكر

١٣.. أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي – تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي – طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤١٨ هـ

١٤.. إيجاز البيان عن معاني القرآن للنيسابوري – تحقيق الدكتور حنيف بن حسن القاسمي – طبعة دار الغرب الإسلامي – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤١٥ هـ

١٥.. الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي – تحقيق د. حسن شاذلي فرهود – طبعة كلية الآداب – جامعة الرياض – الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.

١٦.. الإيضاح في علل النحو للزجاجي – تحقيق الدكتور مازن المبارك – طبعة دار النفائس – بيروت – الطبعة الخامسة ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦ م.

١٧ .. البحر المحيط في التفسير لأبي حيان – تحقيق صدقي محمد جميل – طبعة دار الفكر – بيروت – الطبعة ١٤٢٠ هـ

١٨ .. البديع في علم العربية لمجد الدين ابن الأثير – تحقيق ودراسة د. فتحي أحمد علي الدين – طبعة جامعة أم القرى – مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية – الطبعة الأولى – ١٤٢٠ هـ

١٩ .. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – طبعة المكتبة العصرية – لبنان – صيدا

٢٠ .. البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري – تحقيق طه عبد الحميد طه ، مصطفى السقا – طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م

٢١ .. التبصرة والتذكرة للصيمري –تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين – منشورات جامعة أم القرى – طبع بمطابع دار الفكر – الطبعة الأولى – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م

٢٢ .. التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب – تحقيق محمد غوث الندوي – طبعة الدار السلفية – الهند – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م

٢٣ .. التبيان في إعراب القرآن للعكبري – تحقيق محمد علي البجاوي – طبعة الحلبي

٢٤ .. التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور – طبعة الدار التونسية للنشر – تونس – ١٩٨٤م

٢٥ .. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي – تحقيق د. حسن هنداوي – طبعة دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الطبعة الأولى

٢٦ـ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م

٢٧ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني – تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى – الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م

٢٨ـ تفسير الراغب الأصفهاني تحقيق ودراسة: د. عادل بن علي الشِّدِي – دار النشر: دار الوطن – الرياض – الطبعة الأولى – ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م

٢٩ـ تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم – طبعة دار إحياء التراث العربي

٣٠ـ تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ علي أحمد عبد الموجود والدكتور زكريا عبد الحميد النوتي – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م

٣١ـ تفسير الطبري – جامع البيان عن تأويل آي القرآن – تحقيق محمود محمد شاكر ، أحمد محمد شاكر – مكتبة ابن تيمية – القاهرة – الطبعة الثانية

٣٢ـ تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب – طبعة دار الفكر – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤٠١هـ – ١٩٨١م

٣٣ـ تفسير القرآن العظيم لابن كثير تحقيق سامي بن محمد سلامة – دار طيبة للنشر والتوزيع – الطبعة الثانية – ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م

٣٤ـ تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) – حققه وخرج أحاديثه يوسف علي بديوي – راجعه وقدم له محيي الدين ديب مستو – دار الكلم

الطيب – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م

٣٥.. توجيه اللمع لابن الخباز – دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر – طبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية – الطبعة الثانية – ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٣٦.. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك – تحقيق الدكتورعبد الرحمن علي سليمان – طبعة دار الفكر العربي – الطبعة الأولى – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م

٣٧.. التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني – تحقيق اوتو تريزل – طبعة دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة: الثانية – ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م

٣٨.. جمهرة الأمثال للعسكري – طبعة دار الفكر – بيروت

٣٩.. جمهرة اللغة لابن دريد – تحقيق رمزي منير بعلبكي – طبعة دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة الأولى – ١٩٨٧م

٤٠.. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي – تحقيق د . فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل – طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى – ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م

٤١.. حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي للشهاب – طبعة دار صادر – بيروت

٤٢.. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك – طبعة دار الكتب العلمية بيروت–لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م

٤٣.. الحجة للقراء السبعة للفارسي – تحقيق بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي – راجعه ودققه عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق – طبعة

دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت – الطبعة الثانية – ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م

٤٤.. حواشي المفصل من كلام الاستاذ أبي علي الشلوبين – تحقيق ودراسة – رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى من إعداد الباحث حمد بن محمد الثمالي بإشراف الأستاذ الدكتور يوسف عبد الرحمن الضبع – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م

٤٥.. الخصائص لابن جني – بتحقيق محمد علي النجار – دار الكتب المصرية – المكتبة العلمية

٤٦.. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي – تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط – طبعة دار القلم – دمشق

٤٧.. دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني – تحقيق الشيخ محمود محمد شاكر – مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة – الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م

٤٨.. رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي – تحقيق أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

٤٩.. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني – تحقيق علي عبد الباري عطية طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤١٥ هـ

٥٠.. زاد المسير في علم التفسير لأبي الفرج الجوزي – تحقيق عبد الرزاق المهدي – طبعة دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة – الأولى – ١٤٢٢هـ

٥١.. السبعة في القراءات لابن مجاهد – تحقيق شوقي ضيف – طبعة دار المعارف – مصر – الطبعة الثانية – ١٤٠٠هـ

٥٢.. شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون – طبعة هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان – الطبعة الأولى –١٤١٠هـ – ١٩٩٠م

٥٣.. شرح التسهيل المسمى : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد – لبناظر الجيش – دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون – طبعةا دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – القاهرة – جمهورية مصر العربية – الطبعة – الأولى – ١٤٢٨ هـ

٥٤.. شرح كتاب سيبويه للرماني – جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) حُقِّق كرسالة دكتوراه – أطروحة دكتوراة لسيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي – إشراف د تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية – عام: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م

٥٥.. شرح كتاب سيبويه للسيرافي – تحقيق أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ٢٠٠٨م

٥٦.. شرح الكافية الشافية لابن مالك – حققه وقدم له عبد المنعم أحمد هريدي – طبعة جامعة أم القرى – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي –

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – مكة المكرمة – الطبعة الأولى – ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م

٥٧.. شرح المفصل لابن يعيش – قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب – طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

٥٨.. شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ – تحقيق خالد عبد الكريم – طبعة المطبعة العصرية – الكويت – الطبعة الأولى ١٩٧٧ م

٥٩.. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك – تحقيق محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م

٦٠.. شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي جمعه ونسقه مطاع الطرابيشي – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م

٦١.. صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء التراث العربي – بيروت

٦٢.. غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني – طبعة دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت

٦٣.. غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري – تحقيق الشيخ زكريا عميرات – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤١٦هـ

٦٤.. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ، وهو حاشية الطيبي على الكشاف – مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج – القسم الدراسي: د. جميل بني عطا – المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء – الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم – الطبعة الأولى – ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م

٦٥.. كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م

٦٦.. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب – تحقيق محمد نظام الدين الفتيح – طبعة دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية – الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م

٦٧.. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري – طبعة دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٤٠٧ هـ

٦٨.. الكشف والبيان عن تفسير القرآن – الثعلبي – تحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور – مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي – طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٢٢، هـ – ٢٠٠٢ م

٦٩.. اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري – تحقيق د. عبد الإله النبهان – دار الفكر – دمشق – الطبعة الأولى – ١٤١٦هـ ١٩٩٥م

٧٠.. اللباب في علوم القرآن لابن عادل الدمشقي – تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م

٧١.. لسان العرب لابن منظور – دار صادر – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٤١٤ هـ

٧٢.. اللمع في العربية لابن جني – تحقيق فائز فارس – طبعة دار الكتب الثقافية – الكويت

٧٣.. مجاز القرآن لأبي عبيدة – تحقيق محمد فواد سزگين – مكتبة الخانجى – القاهرة – ١٣٨١ هـ

٧٤.. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية – تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤٢٢ هـ

٧٥.. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده – تحقيق عبد الحميد هنداوي – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة: الأولى – ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م

٧٦.. المرتجل لابن الخشاب – تحقيق ودراسة علي حيدر أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق – – طبعة دمشق – ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م

٧٧.. مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه – طبعة المتنبي

٧٨.. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل – تحقيق د. محمد كامل بركات – منشورات جامعة أم القرى – دار الفكر – دمشق – دار المدني – جدة – الطبعة الأولى – ١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ

٧٩.. مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب – تحقيق د. حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٥

٨٠.. معاني القرآن للأخفش – تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة – طبعة مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الأولى – ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م

٨١.. معاني القرآن للفراء – تحقيق أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل شلبي – طبعة دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر – الطبعة: الأولى

٨٢.. معاني القرآن لأبي جعفر النحاس – تحقيق محمد علي الصابوني – طبعة جامعة أم القرى – مكة المرمة – الطبعة: الأولى – ١٤٠٩

٨٣.. معاني القرآن وإعرابه للزجاج – تحقيق عبد الجليل عبده شلبي – طبعة عالم الكتب – بيروت الطبعة الأولى – ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م

٨٤.. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام – تحقيق د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله – طبعة دار الفكر – دمشق – الطبعة: السادسة، ١٩٨٥

٨٥.. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري المحقق تحقيق : د. علي بو ملحم – طبعة مكتبة الهلال – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٩٣

٨٦.. المقتضب للمبرد – تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة – عالم الكتب. – بيروت.

٨٧.. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري – تحقيق عبد الكريم مجاهد – الناشر مكتبة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤١٥هـ – ١٩٩٦م

٨٨.. نتائج الفكر في النَّحو للسهيلي – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى –١٤١٢ – ١٩٩٢ م

٨٩.. النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه) لابن فضال – تحقيق د . عبدالله عبد القادر الطويل – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ٢٠٠٧م – ١٤٢٨هـ

٩٠.. الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه ، وجمل من فنون علومه لمكي بن أبي طالب – المحقق في مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، بإشراف أ. د . الشاهد البوشيخي – الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة – الطبعة الأولى – ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م

٩١.. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي – تحقيق عبد الحميد هنداوي – طبعة المكتبة التوفيقية – مصر.